

أثر ادارة مخاطر القيمة العادلة على القطاع المصرفي الأردني
قبل وبعد الأزمة المالية العالمية

**The Impact of Fair Value Risk Management on
Jordanian Banking Sector before and after Financial
Crisis**

إعداد الطالب

صبري أحمد شهاب

إشراف الدكتور

خالد جمال الجعارات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة والتمويل

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

أذار/2016

التفويض

انا الموقع ادناه صبري أحمد شهاب

افوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً و إلكترونياً للمكتبات ، أو المنظمات ، أو الهيئات ، أو الأشخاص ، أو المؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الإسم : صبري أحمد شهاب

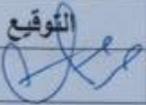
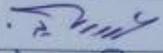
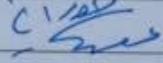
التوقيع : 

التاريخ : 2016/04/11

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : " أثر ادارة مخاطر القيمة العادلة على القطاع المصرفي الأردني قبل وبعد الأزمة المالية العالمية " وأجيزت بتاريخ 2016/04/11.

اعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
د. خالد الجعارات	مشرفاً	جامعة الشرق الأوسط	
د. علي اللايد	رئيساً	جامعة الشرق الأوسط	
د. علاء الحوراني	ممتحناً خارجياً	جامعة عمان الأهلية	

شكر وتقدير

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله " الحمد لله الذي بفضلته تتم الصالحات ..

وإنه لمن دواعي سروري وبعد التوكل على الله أن أتقدم بالشكر الموصول لكل من قدم لي يد العون ومن تفضل علي بنصيحة أو بفكرة أو بكلمة أو بدعوة خالصة لوجه الله .

وأتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الكبير لكافة أعضاء هيئة التدريس في جامعة الشرق الأوسط كما أتقدم بخالص الشكر وعظيم الإمتنان إلى الدكتور الفاضل خالد الجعارات لتفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة ولما قدمه لي من جهد كبير للخروج بعلم ينتفع به , ولما منحني إياه من دافع نحو العلم والبحث مما كان له أكبر الأثر في مساعدتي لإنجاز هذا العمل .

وكما أتقدم للسادة الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة , لتحملهم جهد قراءة الرسالة ومناقشتها وتقديم كل عون ممكن .

الإهداء

إلى الذي علمني ان قيمة الإنسان بما يمتلكه من معرفة .. إلى من شد أزرني ورفع همتي ..
إلى من حصد الأثواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم.. إلى والدي العزيز اطلال الله في عمره
إلى أعلى ما وهبني ربي .. إلى من ملكت القلب .. إلى من يعجز عن حقها اللسان ..
إلى رمز الحب و بلسم الشفاء.. إلى القلب الناصع بالبياض.. إلى والدتي الغالية اطلال الله في عمرها
إلى من منحوني الحب .. إلى من عرفت منهم معنى الوفاء .. إلى من منحوني الثقة
إلى من ساروا معي في دربي اجمل الخطوات .. إلى أخواتي وإخوتي الأعزاء
إلى من برفقتهم تحلو الحياة .. إلى من ساندني في السراء والضراء .. إلى إصدقائي المخلصين
إلى كل من أحببتهم بإخلاص وبادلوني نفس الشعور .. إلى كل من عرفني وسيعرفني إن شاء الله
إلى كل هؤلاء وبكل معاني الصدق والحب والإخاء والإحترام والوفاء أهدي ثمرة جهدي هذه
سائلاً الله عز وجل التوفيق والسداد لما فيه كل الخير

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	عنوان الرسالة
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	شكر وتقدير
هـ	الإهداء
و	قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
ك	الملخص باللغة العربية
ل	الملخص باللغة الإنجليزية
الفصل الأول : خلفية الدراسة وأهميتها	
1	(1-1) المقدمة
2	(2-1) مشكلة الدراسة
3	(3-1) أهداف الدراسة
3	(4-1) أهمية الدراسة
4	(5-1) أسئلة الدراسة وفرضياتها
5	(6-1) حدود الدراسة
5	(7-1) محددات الدراسة
5	(8-1) مصطلحات الدراسة
الفصل الثاني : الأدب النظري والدراسات السابقة	
8	(1-2) إدارة المخاطر
9	(1-1-2) أساليب التعامل مع المخاطر
9	(2-1-2) إدارة المخاطر المالية
10	(2-2) انواع المخاطر التي تواجه البنوك الأردنية
11	(1-2-2) مهام إدارة المخاطر
12	(3-2) القيمة العادلة (مفهومها التاريخي وطرق قياسها)

13	(1-3-2) قياس القيمة العادلة
18	(4-2) الموجودات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في البنوك الأردنية
18	(1-4-2) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة
19	(2-4-2) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
19	(5-2) سياسات البنوك الأردنية في إدارة مخاطر القيمة العادلة
20	(1-5-2) مخاطر القيمة العادلة
21	(6-2) التحوط وعلاقته بالقيمة العادلة
21	(1-6-2) التحوط (Hedging)
21	(2-6-2) أداة التحوط (Hedging Instrument)
21	(3-6-2) البند المتحوط له (Hedged Item)
22	(4-6-2) أنواع علاقات التحوط وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 39
23	(5-6-2) الإفصاح عن محاسبة التحوط
23	(6-6-2) إدارة المخاطر عن طريق التحوط
24	(7-2) إتفاقيات بازل (1) و (2) و (3)
25	(1-7-2) اتفاقية بازل (1)
25	(2-7-2) اتفاقية بازل (2)
26	(3-7-2) اتفاقية بازل (3)
27	(8-2) أثر تطبيق إتفاقية بازل (3) على البنوك الأردنية
29	(9-2) الدراسات السابقة
41	(10-2) ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة
الفصل الثالث : الطريقة والإجراءات	
42	(1-3) منهجية الدراسة
43	(2-3) مجتمع الدراسة
43	(3-3) عينة الدراسة
43	(4-3) أدوات الدراسة
44	(5-3) متغيرات الدراسة
44	(6-3) انموذج الدراسة

45	(7-3) المعالجة الإحصائية
45	(8-3) إجراءات الدراسة
الفصل الرابع: التحليل المالي واختبار الفرضيات	
46	(1-4) التحليل المالي
85	(2-4) اختبار الفرضيات
الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات	
91	(1-5) نتائج الدراسة
92	(2-5) التوصيات
93	قائمة المراجع
97	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-4	الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للأرباح والخسائر	49
2-4	الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للدخل الشامل الآخر	50
3-4	الأهمية النسبية لإجمالي المكاسب والخسائر نسبة لإجمالي الدخل الشامل	51
4-4	الأهمية النسبية للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة	52
5-4	توزيع إجمالي الدخل الشامل بين بنود القيمة العادلة وإجمالي الأصول الأخرى	53
6-4	الأهمية النسبية المرجحة لمكاسب وخسائر القيمة العادلة	54
7-4	الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للأرباح والخسائر	55
8-4	الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للدخل الشامل الآخر	56
9-4	الأهمية النسبية لإجمالي المكاسب والخسائر نسبة لإجمالي الدخل الشامل	57
10-4	الأهمية النسبية للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة	58
11-4	توزيع إجمالي الدخل الشامل بين بنود القيمة العادلة وإجمالي الأصول الأخرى	59
12-4	الأهمية النسبية المرجحة لمكاسب وخسائر القيمة العادلة	60
13-4	الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للأرباح والخسائر	62
14-4	الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للدخل الشامل الآخر	63
15-4	الأهمية النسبية لإجمالي المكاسب والخسائر نسبة لإجمالي الدخل الشامل	64
16-4	الأهمية النسبية للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة	65
17-4	توزيع إجمالي الدخل الشامل بين بنود القيمة العادلة وإجمالي الأصول الأخرى	66
18-4	الأهمية النسبية المرجحة لمكاسب وخسائر القيمة العادلة	67
19-4	الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للأرباح والخسائر	69
20-4	الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للدخل الشامل الآخر	70
21-4	الأهمية النسبية لإجمالي المكاسب والخسائر نسبة لإجمالي الدخل الشامل	71
22-4	الأهمية النسبية للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة	72
23-4	توزيع إجمالي الدخل الشامل بين بنود القيمة العادلة وإجمالي الأصول الأخرى	73
24-4	الأهمية النسبية المرجحة لمكاسب وخسائر القيمة العادلة	74
25-4	الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للأرباح والخسائر	76
26-4	الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للدخل الشامل الآخر	77
27-4	الأهمية النسبية لإجمالي المكاسب والخسائر نسبة لإجمالي الدخل الشامل	78
28-4	الأهمية النسبية للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة	79

80	توزيع إجمالي الدخل الشامل بين بنود القيمة العادلة وإجمالي الأصول الأخرى	29-4
81	الأهمية النسبية المرجحة لمكاسب وخسائر القيمة العادلة	30-4
83	اجمالي النسب المستخدمة في التحليل للبنوك الأردنية عينة الدراسة	31-4
85	النسب المالية لإدارة مخاطر القيمة العادلة في البنوك الأردنية عينة الدراسة حسب السنوات (خلال فترة التحليل 2005-2014)	32-4
87	متوسط النسب المرتبطة بالقيمة العادلة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية	33-4
88	اختبار t الفروق في المتوسطات الحسابية لإدارة مخاطر القيمة العادلة بين الفترة ما قبل الأزمة والفترة التي تلتها	34-4
89	المتوسط الحسابي لنظم إدارة مخاطر القيمة العادلة في البنوك التجارية والاسلامية عينة الدراسة	35-4
90	اختبار t الفروق في المتوسطات الحسابية لإدارة مخاطر القيمة العادلة للبنوك التجارية والبنوك الاسلامية	36-4

أثر ادارة مخاطر القيمة العادلة على القطاع المصرفي الأردني قبل وبعد الأزمة المالية العالمية

إعداد :

صبري أحمد شهاب

إشراف :

الدكتور خالد جمال الجعارات

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر إدارة مخاطر القيمة العادلة على القطاع المصرفي الأردني وكذلك توضيح أوجه الاختلاف بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية في كيفية إدارتها لمخاطر القيمة العادلة في دراسة مقارنة لقياس مدى تأثير إدارة مخاطر القيمة العادلة وتم إجراء الدراسة خلال الفترة قبل الأزمة المالية العالمية (2005-2008) و بعد الأزمة المالية العالمية (2009-2014).

وتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية والإسلامية في الأردن و شملت عينة الدراسة ستة بنوك تم توزيعها إلى بنوك تجارية وهي البنك العربي، وبنك الأردن، وبنك الإسكان، و بنوك إسلامية وهي البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، و استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للقوائم المالية للبنوك الأردنية عينة الدراسة، وقام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لإختبار فرضيات الدراسة التي تمثلت في النسب المالية، والمتوسطات الحسابية، واختبار t للفروق البعدية .

وأظهرت نتائج الدراسة إلى عدم وجود إختلاف في إدارة مخاطر القيمة العادلة في الفترة التي تلت الأزمة المالية العالمية عما كانت عليه قبل ذلك، كما أظهرت النتائج أن البنوك الإسلامية عملت على تخفيض نسبة التعرض لمخاطر القيمة العادلة خلال فترة التحليل بينما البنوك التجارية لم تحذو حذوها في ذلك التوجه وأوصى الباحث بضرورة إعتتماد منهج القيمة العادلة كأساس للإعتراف والقياس عند إعداد القوائم المالية، والعمل على الإستفادة من البنوك الإسلامية في تجنبها مخاطر القيمة العادلة خلال فترة التحليل.

الكلمات المفتاحية : القيمة العادلة، القطاع المصرفي الأردني، الأزمة المالية العالمية .

The Impact of Fair Value Risk Management on Jordanian Banking Sector before and after Financial Crisis

Prepared by:

Sabry Ahmad Shihab

Supervised by:

DR. Khaled Jamal Al Jaarat

Abstract

This study investigates the impact of fair value risk management on Jordanian banking sector , and the difference between commercial banks and Islamic banks in fair value risk management in a comparison study ,and the study take the period before financial crisis (2005-2008) , and after financial crisis (2009-2014) .

The population of this study represented the commercial and Islamic banks in Jordan , and the sample study contains six banks distributed as commercial banks these arab bank , bank of Jordan ,and housing bank , and Islamic banks these Jordan Islamic bank ,International Islamic arab bank , and the study used descriptive analysis method to analysis the financial statement for Jordanian banking sample study , and the researcher used expression statistical appropriate as financial ratios , and average , and t test , that to tested hypotheses study .

The results of the study do not showed the difference in fair value risk management from the period after financial crisis opposite the period before financial crisis , and the results showed Islamic banks worked to minimize fair value risk after financial crisis where commercial banks do not do it that .

This research recommendes to apply fair value accounting method when recognition and measurement financial statement , and to benefits from Islamic banks when avoided fair value risk management during analysis period .

Key Words: Fair Value , Jordanian Banking Sector , Financial Crisis .

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

(1-1) المقدمة

دخل مفهوم إدارة المخاطر الى المجال المصرفي من أوسع ابوابه , وخاصة بعد حدوث الأزمة المالية العالمية , ولذلك تعد إدارة المخاطر جزءاً أساسياً من الإدارة الإستراتيجية لأي بنك , وهي الإجراءات التي تتبعها البنوك بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط , والتركيز الأساسي لإدارة المخاطر الجيدة هو التعرف على هذه المخاطر ومعرفة كيفية التعامل معها , ويكون هدفها هو إضافة قيمة مستدامة لكل أنشطة البنك و تساعد إدارة المخاطر على فهم الجوانب الإيجابية و السلبية المحتملة لكل العوامل التي قد تؤثر على البنك . فهي تزيد من احتمال النجاح وتخفف كلاً من إحتمالي الفشل وعدم التأكد من تحقيق الأهداف العامة للبنك (جاد الرب , 2010).

وتعتبر السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر, وهنا يأتي دور الفكر المحاسبي المعاصر من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها , ومن ثم تمكين هؤلاء المستخدمين من التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلاً واتخاذ القرارات الإستثمارية والقرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع البنك (حماد, 2007) .

و لقد أصبحت القوائم المالية قاصرة عن إظهار الوضع المالي الحقيقي والواقعي للمنشأة ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية مما كاد أن يفقد القوائم المالية أهميتها , نظراً لأن المعلومات فيها لا تستند إلى معلومات واقعية, هذا بجانب أن واضعي المعايير المحاسبية في الدول المختلفة كانوا يتفاوتون في التعاطي مع هذا الموضوع وبرزت اختلافات عديدة بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية International Accounting Standards Boards (IASB) الصادرة عن (IFRS) ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية Financial Accounting Standards Boards (FASB) الصادرة عن (GAAB) حول هذه المواضيع (عواد ,

(2010) ولذلك بات من الضروري إعادة التفكير في مفاهيم المحاسبة التقليدية والقياس المحاسبي على أساس التكلفة التاريخية.

وظهرت في الآونة الاخيرة أزمات عديدة أثرت بشكل سلبي على كثير من القطاعات كالأزمة المالية العالمية التي حدثت في عامي 2007/ 2008 , وأصبح لزاماً على الإقتصاديين والمفكرين إبتكار نظام جديد لإدارة هذه المخاطر بطريقة عصرية ومراعية لكافة الجوانب المالية الهامة (عبد الحميد, 2010) , لهذا جاءت هذه الدراسة للتعرف على إجراءات البنوك في إدارة المخاطر التي تواجهها , حيث سيتم التركيز على إدارة المخاطر المتعلقة بالقيمة العادلة وأثرها على القطاع المصرفي الأردني ومدى التزام البنوك الأردنية باتفاقية بازل (3) وخاصة في مجال إدارة المخاطر في دراسة مقارنة لهذه الإدارة قبل الأزمة المالية العالمية وما بعدها للتأكد من مدى نجاحها في التعامل مع المخاطر التي تواجهها .

(2-1) مشكلة الدراسة

نظراً للتأثير الهام لمخاطر القيمة العادلة على الإقتصاد العالمي بما في ذلك البنوك العالمية, فإنه لا بد أن يطال ذلك القطاع المصرفي الأردني بإعتباره جزء من المنظومة المصرفية العالمية , ولا بد من التعرف على كيفية مواجهة القطاع المصرفي الأردني للأزمة المالية العالمية وإدارته لمخاطر القيمة العادلة المحدقة به في الفترة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

وتتمحور مشكلة الدراسة حول موضوع إدارة مخاطر القيمة العادلة وأثرها على البنوك الأردنية خلال الفترة التي سبقت حدوث الأزمة المالية العالمية والفترة اللاحقة للأزمة المالية العالمية ولهذا جاءت الدراسة لتسلط الضوء على هذه الأزمة من خلال رؤية أكثر البنوك الأردنية تأثراً بالأزمة المالية العالمية وأقلها تأثراً وعلاقة ذلك بإدارتها لمخاطر القيمة العادلة من خلال إستخدام عدة عوامل أهمها التحليل النوعي الذي سيضفي على هذه الدراسة الجانب العملي الهام .

(3-1) أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهمية تطبيق إدارة مخاطر القيمة العادلة بحيث تكون فعالة للحد من الآثار المحدقة بالقطاع المصرفي الأردني وكذلك توضيح أوجه الاختلاف بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية في كيفية إدارتها لمخاطر القيمة العادلة في دراسة مقارنة لقياس مدى تأثير إدارة مخاطر القيمة العادلة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفي الأردني , وإضافة لما سبق يمكن تحديد أهداف أخرى للدراسة على النحو التالي :

- 1- التعريف بالقيمة العادلة ومخاطر التقييم بها .
- 2- تعريف إدارة المخاطر بشكل عام والأزمة المالية العالمية وعلاقتها بمخاطر القيمة العادلة .
- 3- التعرف على الإجراءات وسياسات إدارة مخاطر القيمة العادلة التي اتخذتها البنوك الأردنية قبل حدوث الأزمة المالية العالمية وبعد حدوثها .
- 4- إظهار قدرات القطاع المصرفي في الأردن من خلال ادارة مخاطر القيمة العادلة وتداعيات الأزمة المالية العالمية .
- 5- التعرف على إتفاقية بازل (3) والإطار الذي تضمنته والمتعلق بإدارة مخاطر القيمة العادلة .

(4-1) أهمية الدراسة

تعتبر القيمة العادلة أساس القياس الذي أحدث ثورة في القياس المحاسبي , وذلك لحل المشاكل التي تتعلق بتعدد أسس القياس وعدم موضوعيتها بسبب عدم ارتباطها احياناً بحدوث عملية تبادلية حقيقية , ولذلك تم التوجه إلى القيمة العادلة كأساس قياس يمكن أن يساهم في حل مشكلة القياس المحاسبي وتعدد أسسه , وبالرغم من ذلك فالقيمة العادلة تحيط بها كثير من المخاطر المصاحبة لتحديد هذه القيمة .

و لذلك تتبع أهمية الدراسة من خلال التركيز على إدارة مخاطر القيمة العادلة في البنوك الأردنية من خلال القوائم المالية بدراسة مقارنة لفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية وما بعدها , للوقوف على كيفية تعامل البنوك الأردنية مع هذه المخاطر وتحديدها , وإجراء دراسة ميدانية تحليلية لمعرفة أي البنوك الأكثر تأثراً بالأزمة المالية العالمية والإجراءات المتبعة لكيفية إدارة مخاطر القيمة العادلة ومواجهتها بالطرق المختلفة.

(1-5) أسئلة الدراسة وفرضياتها

يمكن صياغة اسئلة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي :

هل هنالك أثر لإدارة مخاطر القيمة العادلة قبل وبعد حدوث الأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفي الأردني ؟

ويتفرع عن سؤال الدراسة الرئيسي السؤالان التاليان :

1- هل إختلفت إدارة مخاطر القيمة العادلة في القطاع المصرفي الأردني بعد حدوث الأزمة المالية العالمية عما كانت عليه قبل ذلك ؟

2- هل إختلفت إدارة مخاطر القيمة العادلة في البنوك التجارية التقليدية مع إدارة مخاطر القيمة العادلة في البنوك الإسلامية ؟ وأيها أكثر احتياطاً للمخاطر ؟

(Ho) الفرضية الرئيسية :

لا يوجد أثر لإدارة مخاطر القيمة العادلة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفي في الأردن .

(Ho1) الفرضية الفرعية الأولى :

لا تختلف إدارة مخاطر القيمة العادلة في القطاع المصرفي الأردني بعد حدوث الأزمة المالية العالمية عما كانت عليه قبل ذلك .

(Ho2) الفرضية الفرعية الثانية :

لا تختلف إدارة مخاطر القيمة العادلة في البنوك التجارية بالمقارنة مع إدارة مخاطر القيمة العادلة في البنوك الإسلامية في الأردن .

(6-1) حدود الدراسة

الحد الزمني : يعتمد الباحث في هذا البحث على دراسة نوعية على القوائم المالية في البنوك الأردنية لإدارة مخاطر القيمة العادلة , ويعتمد الباحث المدة الزمنية للفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية (2005-2008) وما بعد الأزمة المالية العالمية (2009-2014) , أي أن الحد الزمني للدراسة يبلغ 10 سنوات .

الحد المكاني : ستقتصر الدراسة على عينة من البنوك الأردنية التجارية و الإسلامية.

(7-1) محددات الدراسة

يصعب على المحللين والخبراء دراسة المخاطر بشكل عام لما تحتويه من تحاليل احصائية متقدمة , إضافة الى صعوبة تفسيرها كما تختلف السياسات والإجراءات المتبعة في البنوك الأردنية حول إدارة المخاطر , و تتعدد الأسباب وراء الأزمة المالية العالمية , وفي سبيل ذلك ستقتصر الدراسة على بيان اثر ادارة مخاطر القيمة العادلة قبل وبعد الازمة المالية العالمية على القطاع المصرفي الأردني .

(8-1) مصطلحات الدراسة

إدارة المخاطر (Risk Management): "هي عملية التفكير بشكل منهجي بجميع المخاطر المحتملة، والمشاكل أو الكوارث قبل وقوعها , و وضع إجراءات من شأنها تجنب تلك المخاطر , أو التقليل من تأثيرها , أو التعامل مع تأثيراتها" (ابراهيم , 2012) وتعرف ايضاً بأنها " مفهوم يستخدم للتعبير عن حالة عدم التأكد المرتبطة بالأهداف وتؤثر بشكل ملموس على الأداء" (ابراهيم , 2012) , كما تعرف بأنها : " تحديد , تحليل , والسيطرة الإقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الايرادية للمؤسسة , الإنحراف عن ما هو متوقع , فالمخاطر هي مرادف لعدم التأكد من الحدوث " (الراوي , 2009).

إدارة المخاطر في البنوك (Risk Management in Banks): هي عبارة عن مجموعة من الأدوات والتقنيات وأيضاً عملية مطلوبة لتنفيذ استراتيجية البنك (حماد , 2007) .

القيمة العادلة (Fair Value) : الثمن الذي يمكن استلامه نتيجة بيع الأصول أو دفعه لتحويل الإلتزامات بموجب عملية منتظمة بين اطراف مشاركة في السوق عند تاريخ معين للقياس (IASB,2015) .

إدارة مخاطر القيمة العادلة (Risk Management Fair Value): هي إدارة المخاطر التي يمكن أن تلحق بالمنشأة نتيجة القياس بالقيمة العادلة مثل مخاطر الإعتراف بالمكاسب أو الخسائر , ومخاطر تقدير ما تم الإعتراف به عند تقييم الأصول والإلتزامات (IASB,2015) .

البنوك التجارية (Commercial Banks) : مؤسسات تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء. المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج أن تحافظ عليه وتنميّه، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها: الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما معاً (ياسين,2013)

البنوك الإسلامية (Islamic Banks) : مؤسسات للوساطة المالية تماماً كالبنوك التجارية إلا أنها تختلف عنها في طريقة توظيف الأموال، حيث أن البنوك التجارية تعتبر الفائدة أساس التعامل، في حين أن البنوك الإسلامية تعتمد على المرابحة (ياسين, 2013).

الأزمة المالية العالمية (Financial Crisis): هي التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت في عامي 2007/2008 بسبب فشل ملايين المقترضين الذين قاموا بشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأمريكي ووصلت تبعاتها إلى اقتصادات أوروبا وAsia مطيحة في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية (علي,2009) .

إتفاقية بازل "3" (Basel Agreement): هي تعليمات صادرة عن لجنة بازل المنبثقة من بنك التسويات والتي تعنى بالمخاطر في البنوك حول العالم والتي تصدر معايير للرقابة المصرفية أهمها كفاية رأس المال وإدارة المخاطر (Basel,2015) .

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (International Financial Reporting Standards): هي عبارة عن مجموعة من المعايير المحاسبية وتفسيراتها و الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وتهدف الى تطوير حزمة المعايير المحاسبية لتكون عالية الجودة ومفهومة وقابلة للتطبيق لمساعدة المشاركين في سوق رأس المال العالمي وباقي المستخدمين لإتخاذ قرارات اقتصادية (IASB,2015) .

التحوط (Hedging): إدارة المخاطر عن طريق استخدام أداة مالية واحدة "أداة التحوط" لغرض محدد لمعادلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأصل أو التزام معترف به أو تدفقات نقدية مستقبلية (IASB ,2015).

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

(1-2) إدارة المخاطر

بشكل عام تعني إدارة المخاطر عملية قياس و تقييم للمخاطر و تطوير إستراتيجيات لإدارتها . تتضمن هذه الإستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى و تجنبها و تقليل آثارها السلبية و قبول بعض أو كل تبعاتها . حيث أن إدارة المخاطر التقليدية تركز على المخاطر الناتجة عن أسباب مادية أو قانونية (مثال : الكوارث الطبيعية أو الحرائق , الحوادث , الموت و الدعاوى القضائية) , أما إدارة المخاطر المالية فإنها تركز على تلك المخاطر التي يمكن إدارتها باستخدام أدوات المشتقات المالية . و بغض النظر عن نوع إدارة المخاطر فإن جميع الشركات الكبرى و كذلك المجموعات و الشركات الصغرى لديها فريق مختص بإدارة المخاطر (الراوي,2009).

إدارة المخاطر غير الملموسة تعرف نوع جديد من المخاطر وهي تلك التي تكون احتمالية حدوثها 100% ولكن يتم تجاهلها من قبل المؤسسة و ذلك بسبب الافتقار لمقدرة التعرف عليها . ومثال على ذلك , مخاطر المعرفة والتي تحدث عند تطبيق معرفة ناقصة . وكذلك مخاطر العلاقات وتحدث عند وجود تعاون غير فعال وإن هذه المخاطر جميعها تقلل فعالية الإنفاق والربح والخدمة والسمعة ونوعية المكاسب (الراوي, 2009,

أما في حالة الإدارة المثالية للمخاطر تُتبع عملية إعطاء الأولويات , بحيث أن المخاطر ذات الخسائر الكبيرة واحتمالية حدوثها عالية تعالج أولاً بينما المخاطر ذات الخسائر الأقل واحتمالية حدوثها أقل تعالج فيما بعد . عملياً قد تكون هذه العملية صعبة جداً , كما أن الموازنة ما بين المخاطر ذات الاحتمالية العالية والخسائر القليلة مقابل المخاطر ذات الاحتمالية القليلة والخسائر العالية قد يتم تقديرها بشكل سيء(حماد,2007) .

(1-1-2) أساليب التعامل مع المخاطر (بلعزوز, 2013) :

ويمكن فيما يلي ادراج أساليب التعامل مع المخاطر :

- النقل : وهي وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف آخر وعادة ما تكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية و يعتبر التأمين مثال على نقل الخطر عن طريق العقود . وقد يتضمن العقد صيغة تضمن نقل الخطر إلى جهة أخرى دون الالتزام بدفع أقساط التأمين .
- التجنب: وتعني محاولة الإبتعاد عن النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما . و مثال على ذلك عدم شراء ملكية ما أو الدخول في عمل ما لتجنب تحمل المسؤولية القانونية . و إن التجنب يبدو حلاً لجميع المخاطر ولكنه في الوقت ذاته قد يؤدي إلى الحرمان من الفوائد والأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من النشاط الذي تم تجنبه .
- التقليل : وتشمل طرق للتقليل من حدة الخسائر الناتجة . ومثال على ذلك شركات تطوير البرمجيات التي تتبع منهجيات للتقليل من المخاطر وذلك عن طريق تطوير البرامج بشكل تدريجي .
- القبول (الاحتجاز): وتعني قبول الخسائر عند حدوثها . و تعتبر هذه الطريقة إستراتيجية مقبولة في حالة المخاطر الصغيرة والتي تكون فيها تكلفة التأمين ضد الخطر على مدى الزمن أكبر من إجمالي الخسائر . كل المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو نقلها يجب القبول بها . وتعد الحرب أفضل مثال على ذلك حيث لا يمكن التأمين على الممتلكات ضد الحرب.

(2-1-2) إدارة المخاطر المالية

يرى (Williams Smith & Young) بأن إدارة المخاطر المالية تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك، وقياسها، والتعامل مع مسبباتها، والآثار المترتبة عليها. وأن الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر المالية يتمثل في تمكين المنشأة من التطور وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فاعلية وكفاءة. ويرى (Cummins, J.D) أن مفهوم إدارة المخاطر المالية يشير إلى تلك القرارات التي تستهدف تغيير شكل العلاقة الخاصة بالعائد والخطر المرتبطين بالتدفقات النقدية المستقبلية (علي, 2005). ويشير (Penny) إلى أن إدارة المخاطر المالية أصبحت تمثل مجالاً متخصصاً يتضمن المقاييس والإجراءات التي تربط بين كل من العائد والخطر المرتبط به . ويؤكد أن الخطر في حد ذاته لا يمكن تخفيضه بالعمليات الحسابية ، وأن المعلومات المالية تمثل عناصر جوهرية ذات أهمية بالغة في عملية إدارة المخاطر المالية (علي , 2005) .

ويعرف (Penny) إدارة المخاطر المالية على أنها استخدام أساليب التحليل المالي وكذلك الأدوات المالية من أجل السيطرة على مخاطر معينة وإنخفاض آثارها غير المرغوبة على المنشأة. ويرى أنه يمكن تسمية هذه العملية إدارة الخسائر المحتملة (ريجدا , 2006) .

ويؤكد (Stewart) أن إدارة المخاطر المالية لا تعني التخلص منها؛ لأن التخلص من المخاطر يعني التخلص من العائد المتوقع "premium"، أما إدارة المخاطر المالية، فإنها تعني استخدام الأدوات المناسبة لتقليل الخسائر المحتملة، وهي تستهدف تعظيم القيمة السوقية للعوائد المتوقعة في ضوء درجة المخاطر التي يمكن تحملها، أو المكمل لهذه العوائد المتوقعة (ريجدا, 2006) .

وبمراجعة المفاهيم والتعريفات السابقة نستخلص من ذلك أن مصطلح "إدارة المخاطر المالية" يتضمن كل الأنشطة التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد المتوقع، ودرجة المخاطرة المرتبطة بتحقيق هذا العائد المتوقع، وذلك بهدف تعظيم قيمة الأصل الذي يتولد عنه هذا العائد , كما أن مصطلح إدارة المخاطر المالية يُعنى بالتعرف على مخاطر المضاربة المالية، وتحليلها، ومعالجتها، وتتضمن هذه المخاطر: مخاطر معدل الفائدة، ومخاطر سعر تبادل السلعة.

(2-2) أنواع المخاطر التي تواجه البنوك الأردنية

هنالك عدة عوامل ساعدت على تحقيق الاستقرار في البيئة المصرفية في السبعينات، إذ كانت الصناعة المصرفية تخضع للتنظيم القانوني الشديد و العمليات المصرفية التجارية تقوم على أساسها بتجميع الموارد و منح الائتمان و عملت على تسهيل محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة و مستقرة و اهتمت الهيئات التنظيمية بسلامة الصناعة المصرفية و السيطرة على قوة توليد النقود الخاصة بها.

و كانت فترة الثمانينات و بداية التسعينات الفترة التي حملت معها موجات التغيير في الصناعة المصرفية، حيث ارتبطت الفترة بإتباع سياسات اقتصادية أكثر تحررا بهدف تحجيم عملية التدخل الحكومي و تقليص دور الدولة خاصة في المجال الاقتصادي حيث أدت عالمية الأسواق إلى التقدم في نظم الاتصالات و زيادة الارتباط بين الأسواق العالمية وزيادة الضغط على الدول لتحرير النظام المصرفي بطرق متعددة و بالضرورة بدأت المؤسسات البنكية في تبني استخدام أدوات مالية جديدة تتعامل بكفاءة أكثر مع الاتجاهات العالمية , وأبرز التغيير في البيئة المصرفية اشتداد حدة المنافسة و تبني منتجات مالية جديدة و التحول من الصيرفة التجارية إلى أسواق رأس المال (سلطان, 2005).

و تعد المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي الأردني من أهم المخاطر التي تواجه القطاعات الإقتصادية المختلفة وخاصة بعد حدوث الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها المختلفة على مستوى العالم .

وإن معظم خبراء البنوك يعتقدون أن المخاطرة والائتمان توأمان "بمعنى ارتباط كل منهما بالآخر" وهذا يعني أن البنوك لا تستطيع تفادي المخاطر وتعثر الديون بالكامل كما أن المخاطر يجب أن تكون محسوبة من كافة الجوانب لضمان تحقق الأمان في العمل المصرفي , وقد تم التوصل لوجود أكثر من نوع للمخاطر المصرفية فهناك مخاطر القيمة العادلة , والمخاطر الائتمانية , ومخاطر السيولة , ومخاطر الأسعار , ومخاطر الإلتزام , ومخاطر العمليات , ومخاطر اسعار الفائدة , ومخاطر السمعة , ومخاطر النقد الأجنبي (الساعاتي , 2010) وستقتصر الدراسة على تناول إدارة مخاطر القيمة العادلة فقط وذلك بما يتناسب مع مجريات الدراسة وعنوانها وأهدافها وأهميتها .

و تؤدي المخاطرة غير المحسوبة في العمل المصرفي إلى التعثر المالي الذي يؤثر بشكل سلبي على إمكانية تحقيق البنوك لأهدافها وفقاً لخططها الإستراتيجية التي تستهدف تحقيق عائد مناسب مع الإمكانيات المالية والبشرية والتكنولوجية المتاحة والتي يعمل البنك في إطارها , فضلاً عن عدم قدرة البنوك على الإستثمار في السوق المصرفي المحلي والعالمي (الساعاتي, 2010) .

(1-2-2) مهام إدارة المخاطر (التقارير السنوية, 2014)

تتكون مهام إدارة المخاطر في البنوك الأردنية كما يلي حسب التقارير السنوية للبنوك الأردنية التي تشكل عينة الدراسة :

- 1- مراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك قبل اعتماده من مجلس الإدارة .
- 2- تنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
- 3- تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل نوع من أنواع المخاطر .
- 4- رفع تقارير لمجلس الإدارة من خلال لجنة إدارة المخاطر ونسخة للإدارة التنفيذية العليا تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة , ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية .

- 5- التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة .
- 6- دراسة وتحليل كافة أنواع المخاطر التي يواجهها البنك .
- 7- تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر , وتسجيل حالات الإستثناءات من سياسة إدارة المخاطر .
- 8- توفير المعلومات اللازمة حول مخاطر البنك , لإستخدامها لأغراض الإفصاح .
- 9- تعزيز ورفع مستوى الوعي بالمخاطر بالاستناد إلى أفضل الممارسات والمعايير الرائدة والمختصة بالقطاع المصرفي الأردني.

(2-3) القيمة العادلة (مفهومها التاريخي وطرق قياسها)

جاء استحداث مبدأ القيمة العادلة لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية التي لم تستطع التعبير عن المركز المالي للوحدة بشكل يمكن الوثوق فيه، كما أنه بالنظر إلى ما فرضته التوسعات الكبيرة في الاستثمارات على وظيفة المحاسبة حول ضرورة وقوف المستثمرين وحملة الأسهم على حقيقة المركز الحالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية وما يطرأ على أموالهم من تغيرات، فقد أصبحت المحاسبة التقليدية المبنية على أساس التكلفة التاريخية غير قادرة على الوفاء بتلك المتطلبات، الأمر الذي يعزز التحول نحو القيمة العادلة (جمعة وخنفر, 2007) .

هذا ولا يوجد من الناحية النظرية اتفاق بين المحاسبين والمهنيين والمنظمات المهنية والباحثين على مفهوم أو تفسير محدد للقيمة العادلة أو طريقة محددة لتقديرها بسبب تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية، إضافة إلى تأثيرها على خصائص المعلومات المحاسبية اللازمة في عملية اتخاذ القرارات الإقتصادية (حماد, 2007).

وفي هذا المجال فقد عرفت القيمة العادلة منذ نشأتها لمدخل القياس المحاسبي بأنها قيمة النقد المتوقع الحصول عليه في حال تم بيع الأصل بتاريخ إعداد القوائم المالية (حماد, 2007) كما تم تعريف القيمة

العادلة من قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بأنها "الثن الذي يمكن استلامه نتيجة بيع الأصول أو دفعه لتحويل الإلتزامات بموجب عملية منتظمة بين اطراف مشاركة في السوق عند تاريخ معين للقياس (IASB,2015).

وفي هذا الصدد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في الفقرة 110 من الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية إلى أن اختيار أساس القياس لغرض المحافظة على رأس المال يحددان النموذج المحاسبي الواجب استخدامه في إعداد القوائم المالية، وبالتالي على الوحدة الاقتصادية السعي لتحقيق التوازن بين الملائمة والتمثيل الصادق , لذلك فإن المقاييس والافصاحات التي تستند إلى نموذج القيمة العادلة أخذت في التوسع والانتشار بشكل متزايد في إطار الإبلاغ المالي وفي التطبيق العملي المحاسبي، من خلال استخدام أساليب جديدة لتقدير وقياس بنود القوائم المالية، ومن ثم الإفصاح عنها سواء في صلب قائمة الدخل الشامل أو في صلب قائمة المركز المالي أو ضمن السياسات المحاسبية (IASB,2015) .

(1-3-2) قياس القيمة العادلة

يعرف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (13) القيمة العادلة على انها الثمن الذي يمكن استلامه نتيجة بيع الأصول أو دفعه لتحويل الإلتزامات بموجب عملية منتظمة بين اطراف مشاركة في السوق عند تاريخ معين للقياس ، و يعتبر قياس القيمة العادلة مخصصا لأصل او التزام محدد وتبعاً لذلك يتعين على المنشأة عند قياس القيمة العادلة أن تأخذ بعين الاعتبار خصائص الأصل او الإلتزام في حال رغب المشاركون في السوق اخذ تلك الخصائص بعين الاعتبار عند تسعير الأصل او الإلتزام في تاريخ القياس وتشتمل هذه الخصائص على سبيل المثال على ما يلي :

1- حالة الأصل وموقعه .

2- القيود المفروضة على بيع الأصل او استخدامه ان وجدت .

3- قد يكون الأصل او الإلتزام الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة واحد مما يلي :

أ- (الأصل أو الإلتزام المستقل) على سبيل المثال أداة مالية أو أصل غير مالي.

ب- مجموعة أصول او مجموعة التزامات او مجموعة أصول والتزامات تشكل وحدة توليد نقد أو مؤسسة أعمال.

4- يفترض قياس القيمة العادلة أن مبادلة الأصل او الإلتزام تتم بعملية منتظمة بين المشاركين في السوق لبيع الأصل او تحويل الإلتزام في تاريخ القياس وفقا لظروف السوق الحالية.

5 - تقيس المنشأة القيمة العادلة للأصل او الإلتزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل او الإلتزام على افتراض ان المشاركين في السوق سيتصرفون بما يحقق مصلحتهم الإقتصادية (IASB,2015) .

وقد تطرق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (13) والمتعلق بالقياس بالقيمة العادلة الى ضوابط قياس القيمة العادلة وهي كما يلي (الجعارات, 2016) :

أ- هيكل القيمة العادلة Fair value hierarchy

يسعى المعيار IFRS 13 إلى التأكيد على الاتساق والثبات بما يكفل تحقيق قابلية المقارنة عبر قياس القيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة من خلال ما يمكن تسميته بهيكل القيمة العادلة، ويعني هيكل القيمة العادلة التدرج الواجب اتباعه لقياس القيمة العادلة، حيث أنه بناء على الهيكل فإنه يتم تصنيف المدخلات المستخدمة في تقنيات التقييم وفق ثلاث مستويات متتالية، ويمنح الهيكل أكبر أولوية للأسعار المتداولة غير المعدلة في الأسواق النشطة للأصول والمطلوبات المماثلة ، وأقل أولوية للمدخلات غير الملاحظة، أي أنه لا يجيز تطبيق المستوى التالي لقياس القيمة العادلة إلا بانتفاء إمكانية القياس في المستوى السابق.

وإذا تم تصنيف المدخلات التي تستخدم في قياس القيمة العادلة إلى مستويات مختلفة في هيكل القيمة العادلة، فإن قياس القيمة العادلة يتم تصنيفه تبعاً لذلك بالكامل في مستوى المخلات ذي المستوى الأدنى التي تعتبر هامة لعملية القياس بأكملها (ترتكز على الاجتهاد).

وفيما يلي عرض لمدخلات مستويات هيكل القيمة العادلة:

مدخلات المستوى الأول: ويؤخذ بعين الاعتبار ما يلي:

1. تعبر مدخلات هذا المستوى عن الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة للأصول والمطلوبات المماثلة التي يمكن الحصول عليها من قبل المنشأة في تاريخ القياس.
2. تزود الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة بأفضل دليل موثوق للقيمة العادلة، ويستخدم دون تعديل لقياس القيمة العادلة عندما يكون متوفراً مع بعض الاستثناءات.
3. وإذا كانت المنشأة في وضع تملك فيه أصلاً أو تتحمل التزاماً بشكل منفرد ، ويتم تداول هذا الأصل أو الالتزام في سوق نشط، فإنه يتم قياس الأصل أو الالتزام بموجب هذا المستوى كنتاج للسعر المتداول للأصل أو الالتزام المنفرد وللكمية المكتتاة من قبل المنشأة، حتى لو لم يكن حجم السوق الطبيعي غير كافٍ لاستيعاب الكمية المكتتاة، وترتب الأوامر لبيع الوضعية المشار إليها بموجب عملية مستقلة ربما تؤثر على السعر المتداول.

مدخلات المستوى الثاني: وتؤخذ بعين الاعتبار ما يلي:

1. تعبر مدخلات هذا المستوى عن مدخلات أخرى غير الأسعار المتداولة التي تدخل في إطار المستوى الأول، والتي تكون ملاحظة للأصول والمطلوبات سواء كانت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
2. وتتضمن مدخلات المستوى الثاني ما يلي:
 - أ. الأسعار المتداولة للأصول والمطلوبات المشابهة في سوق نشط.
 - ب. الأسعار المتداولة للأصول والمطلوبات المشابهة أو المطابقة في أسواق غير نشطة.
 - ج. المدخلات غير الأسعار المتداولة الملاحظة للأصول والمطلوبات، ومن أمثلة ذلك:
 - معدلات الفائدة ومنحنيات العوائد الملاحظة بموجب فئات متداولة عامة.
 - التقلبات الضمنية.
 - الانتشار الائتماني.
 - د. المدخلات المشتقة من بيانات سوقية، أو المعززة بها بالارتباط أو أي وسائل أخرى.

مدخلات المستوى الثالث: وتؤخذ بعين الاعتبار ما يلي:

1. تعتبر مدخلات المستوى الثالث مدخلات غير ملاحظة عن الأصل أو الالتزام محل القياس بالقيمة العادلة.
2. تستخدم المدخلات غير الملاحظة لقياس القيمة العادلة إلى المدى الذي لا تتوفر فيه المدخلات الملاحظة الملائمة ، وتتميز الحالات التي يطبق فيها هذا المستوى بقلّة النشاط الاقتصادي للأصل أو الالتزام في تاريخ القياس.
3. يقع على عاتق المنشأة التي تتبنى استخدام هذا المستوى تطوير المدخلات غير الملاحظة باستخدام أفضل المعلومات المتاحة عن الظروف ذات العلاقة والتي ربما تتضمن بيانات عن المنشأة ذاتها.
4. يؤخذ بعين الاعتبار كذلك كافة المعلومات التي تتعلق بافتراضات المشاركين في السوق والتي تتوفر بمعقولية.

ب- دليل القياس، ويتضمن دليل القياس وفق المعيار IFRS 13 ما يلي:

1. يجب على المنشأة الأخذ بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام محل القياس بالقيمة العادلة التي يأخذها المشاركون في السوق بالحسبان لغايات تسعير هذا الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس.
2. يفترض القياس بالقيمة العادلة وجود عملية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس تحت ظل ظروف السوق الحالية .
3. يفترض القياس بالقيمة العادلة حدوث عملية في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام محل القياس، وفي حال غياب السوق الرئيسي فيتم افتراض حدوث العملية في السوق الأفضل مميزة للأصل أو الالتزام.
4. يؤخذ بعني الاعتبار بالنسبة لقياس الأصل غير المالي أعلى وأدنى استخدام.
- 5.. يتم افتراض تحويل الأصل عند قياس الأصل أو الالتزام غير المالي، أو أدوات حقوق ملكية المنشأة إلى مشارك آخر في السوق في تاريخ القياس دون حدوث فعلي للتسوية ، أو الإطفاء أو الإلغاء .
6. تعكس القيمة العادلة للالتزام مخاطر عدم الأداء والتي تعني المخاطر التي تواجه المنشأة نتيجة عدم الوفاء بالالتزام ، كمخاطر الائتمان في المنشأة، وتفترض وجود هذه المخاطر قبل وبعد تحويل الالتزام.

7. وهناك استثناء اختياري بوجود توفر شروط معينة يطبق بشأن بعض الأصول والمطلوبات المالية التي يمكن إجراء مقاصة بينهما تتعلق بمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان المشترك.

ج. تقنيات تقييم القيمة العادلة، ويتعلق بها ما يلي:

1. يجب على المنشأة استخدام تقنيات التقييم المناسبة والتي تتوفر عنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، تؤدي إلى تضخيم استخدام المدخلات الملاحظة الملائمة وتخفيض استخدام المدخلات غير الملاحظة.

2. يهدف استخدام تقنية التقييم إلى تقدير السعر الذي يتم بموجبه بيع الأصل أو تحويل الالتزام بين مشاركين في السوق، وكذلك إلى تحديد تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية.

3. يتم استخدام ثلاث مداخل لتقنيات للتقييم وهي:

أ- **مدخل السوق market approach**: ويتم بموجبه استخدام الأسعار السوقية والمعلومات الملائمة المتأتية من عمليات سوقية تتعلق بأصول أو مطلوبات أو مجموعة أصول مطابقة أو مقارنة (مشابهة).

ب- **مدخل التكلفة cost approach**: ويعكس القيمة التي يتطلبها استبدال الطاقة الخدمية للأصل، أي تكلفة الاستبدال الجارية.

ج- **مدخل الدخل income approach**: ويتم بموجبه تحويل القيم المستقبلية (التدفقات النقدية المستقبلية أو الدخل أو المصروفات) إلى قيم جارية مخصومة تعكس توقعات السوق الجارية عن هذه القيمة المستقبلية.

4. وفي بعض الأحوال، يمكن أن يكون استخدام تقنية تقييم واحدة مناسبة، في حين يكون استخدام التقنيات الأخرى في أحوال أخرى مناسبة.

(2-4) الموجودات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في البنوك الأردنية

(2-4-1) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

Fair Value Through Profit or Loss(FVTPL)

هي الموجودات المالية التي قام البنك بشرائها بغرض بيعها في المستقبل القريب وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة , و يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح والخسائر , ويتم الإعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة القياس في قائمة الدخل الشامل الآخر , وفي حال حصول إنخفاض في قيمة الموجودات او جزء منها فيتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الأرباح والخسائر (التقارير السنوية ,2014).

وتتضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من الأرباح والخسائر نوعين من الموجودات وهي :

1- موجودات مالية للمتاجرة (Held for Trading).

2- موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم تصنيفها بذلك عند الإعتراف المبدئي .

وتعتبر الموجودات المالية محتفظ بها لغرض المتاجرة إذا تم شراؤها أساساً لغرض بيعها في المستقبل القريب أو إذا كانت عند الإعتراف المبدئي جزء من محفظة أدوات مالية محددة يديرها البنك ولها طابع فعلي حديث للحصول على أرباح في فترات قصيرة أو كانت أدوات مشتقة وغير مصنفة وفعالة كأداة تحوط أو كضمان مالي (التقارير السنوية ,2014) .

(2-4-2) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

Fair Value Through Other Comprehensive Income (FVTOCI)

يمكن للبنك أن يختار بشكل نهائي (كل أساس وكل أداة على حدة) أن تصنف أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر . ولا يسمح التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان الاستثمار بأداة الملكية محتفظ به لغرض المتاجرة (التقارير السنوية ,2014).

علماً بأنه كان مسمى هذه الموجودات سابقاً موجودات مالية متوفرة للبيع (Available for Sale) ولكن تغير ذلك بصدور المعيار IFRS 9 الذي سيتم تطبيقه من 2018/1/1 مع تشجيع التطبيق المبكر .

و يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر , ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة القياس في قائمة الدخل الشامل الآخر (التقارير السنوية ,2014).

(5-2) سياسات البنوك الأردنية في إدارة مخاطر القيمة العادلة

إن أسعار الإغلاق (شراء الموجودات/ بيع المطلوبات) في تاريخ اعداد القوائم المالية في أسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات المالية التي لها أسعار سوقية وفي حال عدم توفر أسعار معلنة او عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات المالية أو عدم وجود سوق نشط فيتم تقدير قيمتها العادلة بمقارنتها بالقيمة السوقية الحالية في ذلك التاريخ لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير , وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه فيتم إظهارها بالتكلفة بعد تخفيض قيمتها (التقارير السنوية ,2014).

و تلجأ البنوك الأردنية إلى التقييم في الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالإعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير الموجودات المالية .

(1-5-2) مخاطر القيمة العادلة

وهي المخاطر التي ترتبط بالقياس بالقيمة العادلة (الجعارات, 2013), وتتضمن ما يلي :

أ. إن القيمة العادلة هي قيمة افتراضية تحدد على أسس مختلفة منها الأسعار السوقية, والأسعار السوقية

تخضع لكثير من العوامل التي تتحكم بها كعوامل العرض والطلب .

ب. صعوبة تحديد القيمة العادلة لبعض بنود الأصول والالتزامات, ومن بين هذه البنود مشتقات الائتمان

التي تعتبر نوع من أنواع الأدوات المالية, حيث يعتبر كثير من المختصين أن هذه الأدوات من بين العوامل

التي يلقي عليها اللوم بوقوع الأزمة المالية العالمية .

ج. تطلبت محاسبة القيمة العادلة من المؤسسات المالية الاعتراف بخسائر كبيرة تتعلق بالأدوات المالية وهذا

ما أدى إلى تخفيض كبير في قيمة الأصول , نتج عنه تخفيض كبير في حقوق الملكية .

د. كذلك من النتائج المباشرة للقياس بالقيمة العادلة ونتيجة للخسائر التي تم الاعتراف بها فقد وُد لدى البنوك

رهبة وحذر شديدين من الإقدام على الإقراض , أي انخفاض في قدرة البنوك الإقراضية , وقد لاحظنا هذا

جلياً على سبيل المثال في الأردن فبعدما كانت البنوك تتنافس في العروض الإقراضية , أصبحت تقيدتها إلى

حد كبير مخافة خسائر القيمة العادلة للقروض والضمانات والرهونات.

هـ. أن القيمة العادلة ليست ملائمة لقياس الأصول المقنتاة لفترة طويلة إلى تاريخ (الاستحقاق) حيث يمكن

تشويه هذه الأسعار بعدم فاعلية الأسواق , ويؤدي ذلك إلى عدم ترشيد قرارات المستثمرين في تقدير مشاكل

السيولة.

و. وهناك عديد من المخاطر تتعلق بالمطبقين لمفهوم القيمة العادلة , ومن أمثلة ذلك :

* التلاعب بالأرباح عبر ادارتها .

* الخطأ بين مفهوم القيمة العادلة والهدف من الوصول إلى القيمة العادلة .

* استخدام المدراء للإنحرافات في القوائم المالية لتجنب الانخفاض او الخسائر يؤدي إلى مشاكل عملية عند التطبيق حيث أن التفاعل بين القواعد المحاسبية وعناصر الأطر المؤسسية قد ينتج عنه نتائج غير مبررة.

ز. إن محاسبة القيمة العادلة تؤدي إلى اثاره العدوى بين الأسواق المالية حيث يؤدي بيع بعض الأصول بأقل من قيمتها الإقتصادية إلى قيام الشركات الأخرى بتخفيض قيم أصولها بناء على ذلك , وقد يكون ذلك بدافع الحاجة إلى سيولة , علماً بأن السعر المحدد لا يعكس المعدل العام للأسعار وكذلك قد ينطوي على تلاعب وعمليات وهمية .

وعلى الرغم من كافة المخاطر المحدقة بالقيمة العادلة إلا أنها تبقى أداة قياس أكثر واقعية وموضوعية .

(2-6) التحوط وعلاقته بالقيمة العادلة

(2-6-1) التحوط (Hedging): هو إجراء يتخذ في سوق معين وذلك في محاولة للتعويض عن التعرض لتقلبات الأسعار في سوق آخر بهدف تقليل التعرض للمخاطر غير المرغوب فيها , و إدارة المخاطر عن طريق استخدام أداة مالية واحدة " أداة التحوط" لغرض محدد لمعادلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأصل أو التزام معترف به أو تدفقات نقدية مستقبلية "البند المتحوط له". وتكون محاسبة التحوط مشكلة فقط عندما تضع المحاسبة العادية التغير في القيمة العادلة ضمن فترات مختلفة يشار إليها أحياناً "بسوء المطابقة المحاسبية" (IASB, 2015).

(2-6-2) أداة التحوط (Hedging Instrument): مشتق محدد أو أصل مالي أو التزام مالي محدد غير مشتق (في حال التحوط لمخاطر التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية فقط) يتوقع أن تعادل قيمته العادلة أو تدفقاته النقدية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند محوط محدد (الرواشدة , سليم, 2012).

(2-6-3) البند المتحوط له (Hedged Item):

هو أصل , أو التزام , أو معاملة متوقعة محتملة جداً، أو صافي استثمار في عملية أجنبية :

1- يعرض المنشأة لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية .

2- يتم تحديده على أنها متحوط له (الرواشدة , سليم , 2012).

و إن التحوط دائماً يسبق وقوع الخطر ويأتي بناء على خبرات سابقة وبيانات تاريخية ومؤشرات وتنبؤات للدارسين والمطلعين وتجارب الآخرين، وهذا التحوط يكون إما من إدارة المؤسسة أو من المستثمر ، لذا نخلص إلى القول أن كل نوع من أنواع الخطر وكل مستوى من مستويات الخطر يقابله طرق للعلاج والتعامل وأخذ الحيطة والتحوط منه .

(4-6-2) أنواع علاقات التحوط وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 39 (IASB,2016) :

1- محاسبة تحوط القيمة العادلة (Fair value Hedge Accounting):

تحوط القيمة العادلة يهدف إلى الحماية من التعرض لتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام معترف به والتي من الممكن ان تكون لها أثر على نتيجة الأعمال مثل خيار بيع أجل مشتري لغرض التحوط من التغيرات في قيمة استثمار حقوق ملكية متاح للبيع بسبب مخاطرة حقوق الملكية , ويتم الاعتراف بتغيرات قيمة المكاسب والخسائر لأداة التحوط عنها (لجزء من المخاطر المحوط لها) محاسبياً في الدخل الشامل الآخر .

2- محاسبة تحوط التدفق النقدي (Cash Flow Hedge Accounting) :

تحوط التدفق النقدي هو تحوط من التعرض للتغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية الناشئة عن مخاطر متصلة بالسوق مثل مخاطر العملة , والبند موضع التحوط يمكن أن يكون تدفقات نقدية مستقبلية مرتبطة بالتزام أو أصل أو تدفقات نقدية مستقبلية احتمال حدوثها اكيد مثل عوائد من مبيعات مستقبلية بعملة أجنبية , و عندما يكون التحوط فعال تسجل التغيرات في أداة التحوط في رؤوس الأموال الخاصة إلى غاية تحقق التدفق النقدي للأدوات المحوط لها , وفي حالة ما كان التحوط غير فعال فتسجل في النتيجة في حال كان الأمر يتعلق بنواتج مشتقة , أو في رؤوس الأموال الخاصة في الحالة المعاكسة .

3- محاسبة التحوط لإستثمار صافي (Net Investment Hedge Accounting) :

ويقصد به التحوط من فروق الصرف الأجنبية التي تظهر للمنشأة على استثمارتها الصافية في مؤسسات أجنبية , ويتم معالجة محاسبة التحوط لهذا النوع بنفس طريقة معالجة تحوط التدفق النقدي أي يتم تسجيل مكاسب وخسائر الصرف في رؤوس الأموال الخاصة , ويوجد فرق طفيف في المعالجة يتعلق بما إذا كانت أدوات التحوط مشتقة أم غير مشتقة فإذا كانت الأداة غير مشتقة ففي حالة عدم فعالية التحوط لا تعالج محاسبياً بشكل منفصل , وإنما تعالج كلياً في رؤوس الأموال الخاصة مثل عقد صرف أجل أو مبادلة عملة أجنبية يكن المبلغ الافتراضي فيها مساوياً أو جزء من الإستثمار الصافي في المنشأة أجنبي .

(5-6-2) الإفصاح عن محاسبة التحوط (IASB,2016)

ويجب الإفصاح من ما يلي لكل نوع من أنواع التحوطات :

- 1- وصف لكل نوع من أنواع التحوطات .
- 2- وصف للأدوات المالية المحددة كأداة تحوط .
- 3- القيمة العادلة لأدوات التحوط بتاريخ البيانات المالية .
- 4- طبيعة المخاطر للبنود التي تم التحوط لها.

(6-6-2) إدارة المخاطر عن طريق التحوط

وتتم إدارة المخاطر عن طريق التحوط كالتالي (IASB,2016) :

- 1- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين , والدائنين , والمستثمرين .
- 2- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط أصولها بها كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الإستثمار .
- 3- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها , ونقوم إدارة المنشآت بالمتابعة.
- 4- العمل على الحد من الخسائر وتعليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية إذا ما انتهت إلى ذلك إدارة المنشأة , ومدير إدارة المخاطر .
- 5- تحديد التصرفات والإجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة على الأحداث والسيطرة على الخسائر .

6- إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة , مع محاولة تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الادوات التي تعود إلى دفع حدوثها , أو تكرار مثل هذه المخاطر .

7- حماية صورة المنشأة بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين , والدائنين , والمستثمرين , بحماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة والتي قد تؤدي إلى تقليص الأرباح او عدم تحقيقها .

ولفهم كيف تقوم المنشأة بإدارة المخاطر عن طريق التحوط يأخذ المثال التالي :

لنفرض أن هناك منشأة اشترت سندات مدة استحقاقها 10 سنوات وبفائدة ثابتة , ولكن المنشأة تنوي بيع هذه السندات في مدة أقصاها 4 سنوات , فخلال هذه السنوات أي زيادة غير متوقعة في أسعار الفائدة السوقية سيؤدي بالضرورة إلى انخفاض قيمة السندات , وبالتالي خسارة غير متوقعة للمبلغ الأصلي , وللتحوط من احتمال حدوث هذه الخسارة تقوم المنشأة بشراء عقد خيار بيع أجل لهذه السندات , ويعطي هذا العقد الحق في بيع السندات بسعر متفق عليه , فإذا ارتفعت اسعار الفائدة فعلاً , فإن القيمة المتزايدة لخيار البيع الأجل للسندات سوف توازن أو تقابل القيمة الهابطة للسندات نفسها , وهو الأمر الذي يوفر تحوط قيمة عادلة فعال .

(7-2) إتفاقيات بازل (1) و (2) و (3)

تشكلت لجنة بازل الدولية نهاية سنة 1974 وتعد اجتماعاتها بمقر بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية , وتهدف اللجنة إلى تحسين مفهوم ونوعية الرقابة المصرفية عالمياً والوصول إلى فهم مشترك لهذه الرقابة بين مختلف دول العالم , ولا تملك اللجنة أي سلطات رقابية وليس لقراراتها الصفة القانونية ولكنها تعمل على تعميم معايير وإرشادات لأفضل الممارسات على المستوى القومي في مجال الرقابة المصرفية للاستفادة منها، وتشجع اللجنة على استخدام أساليب ومعايير موحدة دون المساس بخصوصية الدول التي ترغب في تطبيق مثل هذه المعايير، وقد أدت ظهور الأزمة المالية العالمية إلى إجراء تعديلات على مقررات لجان بازل السويسرية وتعديلاته (1) لعام 1988 و(2) لعام 1999 حيث أشارت مقرراتها إلى عدم الالتزام والتراخي في تطبيق متطلباتها مما أضعف خطوط دفاع المؤسسات المالية عموماً وجعلها تتهاجر حيث أعلنت لجنة بازل في عام 2008 عن إستراتيجية شاملة لمعالجة مواطن الضعف الأساسية التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية المتصل بالتنظيم والإشراف على المخاطر وإدارتها في المؤسسات الدولية

وارتكزت الإستراتيجية في تعزيز عملية اكتشاف الخطر في إطار مقررات لجنة بازل (2) خاصة الأوراق المالية والبنود خارج الميزانية مع تحسن مكونات الشريحة الأولى من رأس المال وتمكينه من امتصاص الصدمات والعمل على فك ارتباط رأس المال بالدورات الاقتصادية إضافة إلى تعزيز الأطر الرقابية لتقييم مخاطر السوق وتعزيز إدارة المخاطر ومؤسسات الحوكمة والشفافية والإفصاح في المؤسسات المالية(النجار, 2008) , وهي تعتبر أبرز مقررات لجنة بازل (3) لتشمل التعديلات مخاطر السوق لعام 2010.

(1-7-2) اتفاقية بازل (1)

لا شك ان اتفاقية بازل (1) والتعديلات التي جرت عليها في عام 1995 قد ساعد على تقوية سلامة وإستقرار النظام المصرفي العالمي , كما عزز المساواة التنافسية بين البنوك الناشطة عالمياً , وقد تطور النظام المالي والصناعة المصرفية بشكل كبير ومتواصل , الأمر الذي جعل اتفاقية بازل (1) مؤشراً غير كافٍ لقياس الأداء المالي للمؤسسة المصرفية نظراً لأن درجات التعرض لمخاطر الائتمان تعد غير كافية من أجل التمييز بشكل مناسب بين مخاطر عدم سداد المقترضين المتنوعة (بسنت , 2004).

وهناك نقطة ضعف أخرى تتعلق بقدرة البنوك على مراجعة متطلبات رأس المال من قبل سلطاتها الرقابية , وإستغلال الفروقات بين المخاطر الإقتصادية الحقيقية , وان اتفاقية بازل (1) لا توفر الحوافز المناسبة لتقنيات إدارة المخاطر الائتمانية , وإنها تضع متطلبات رأس مال منخفضاً بالنسبة للبنوك العالمية(بسنت , 2004).

(2-7-2) اتفاقية بازل (2)

تركز اتفاقية بازل (2) على ثلاث دعائم رئيسية تتمثل في الآتي (فوزي , 2014):

1- كفاية رأس المال : إن اتفاقية بازل (2) أدخلت تعديلاً على اتفاقية بازل (1) التي ألزمت البنوك بالإحتفاظ برأس مال مقداره (8%) لتغطية مخاطر الائتمان , وقد تمثل التعديل بإحتفاظ البنوك برأس مال أعلى من سابقه , أي بمقدار (12%) أو (15%) يغطي أنواعاً أخرى من المخاطر تصنف إلى ثلاث فئات

رئيسية تتمثل في أ-مخاطر الائتمان ب- مخاطر السوق ج- مخاطر أخرى مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر التشغيل ومخاطر السمعة والمخاطر القانونية وقد اوجدت اتفاقية بازل(2) اوزان مخاطر تزيد عن (100%) للموجودات مرتفعة المخاطر و اوزان المخاطر للقروض الائتمانية المختلفة واوزان المخاطر للالتزامات الأخرى .

2- متابعة كفاية رأس المال من قبل الجهات الرقابية : أي تتولى السلطات الرقابية متابعة مدى كفاية رأس المال لصد أي خطر وترتكز هذه الرقابة على النقاط الآتية :

أ- أن يمتلك البنك رأس مال يفوق الحد الوقائي المتمثل ب (8%) أي ان يمتلك رأس مال بمقدار (12%) أو (15%) وفق التعديل على اتفاقية بازل (2).

ب- أن يقوم البنك بتقييم رأس ماله بالعلاقة مع بنية مخاطره , وان هذا التقييم سيقود إلى سهولة المراجعة والتقويم الداخلي لكفاية رأس المال .

ج- إن متابعة السلطات الرقابية لكفاية رأس المال يحول دون انخفاض رأس مال البنك .

3- الإنضباطية السوقية : وتعني زيادة درجة إفصاح البنوك عن هيكل رأس المال , ونوعية وبنية المخاطر وسياستها المحاسبية لتقدير حجم رأس المال المطلوب , وكذلك التفاصيل الكمية والنوعية عن المراكز المالية للبنوك وأدائها العام .

ويتضح من هذا أن هدف اتفاقية بازل (2) يتمثل في تشجيع الرسملة الكافية للبنوك وإدخال التحسينات في إدارة المخاطر وبالتالي تدعيم إستقرار النظام المالي .

(3-7-2) اتفاقية بازل (3)

تعتبر اتفاقية بازل "3"، جوهر الخطة التي أطلقتها مجموعة الـ 20 للتصدّي لأزمة مالية، استوجبت ضخّ المليارات من الدولارات من الأموال العمومية، للحفاظ على ديمومة النظام المصرفي.

و تدعو اتفاقية بازل "3" بالخصوص إلى القيام برقابة مشددة للمخاطر المرتبطة بالنظام المالي على المستويين، الوطني والعالمي. ومن الإجراءات الأخرى إقرار مبدأ معادلة إجبارية للصناديق الإحتكارية، التي تتجاوز حجماً معيناً ومحافظة البنوك على جزء من منتجات الأسهم التي تقوم ببيعها (العلي، 2012).

وتعني الأهداف العالمية لإتفاقية بازل (3) بشكل حتمي أن مبادئها تمثل تسويات حرجة، بل يمكنها أن ترتقي إلى مرتبة التسويات السياسية المؤسفة. ويرى الكثيرون من منتقدي تلك الإتفاقية أن الضوابط الجديدة أقل صرامة مما ينبغي أن تكون عليه. وحتى لو كانت تلك الضوابط تقتصر إلى الصرامة الشديدة، فإنها تعوض عن ذلك بمدى تركيزها البالغ، وهو ما حظي في المقابل بدعم كبير من الإجماع العالمي. إن مواطن الخلل الذي أصابت كفاية رأس المال والسيولة والمخاطر الأخلاقية هي التي أدت على الأرجح إلى نشوب تلك الأزمة، لتسهم في نهاية المطاف بتعمقها بشكل كبير في النهاية (Kotelain, 2010).

و عملت اتفاقية بازل (3) على إلزام البنوك بالإحتفاظ بقدر من رأس المال الأساسي وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة السابقة والمقدرة ب 2% وفق إتفاقية بازل (2) (العلي، 2012).

و تمثل نسبة كفاية رأس المال وكيفية احتسابها أهمية خاصة وضرورية لكل من القائمين عليها والخبراء الباحثين في شؤونها فهي تمثل "جوهر إدارة المخاطر" خصوصاً في الفترات الأخيرة. لذلك كانت هناك إتفاقيات بازل الدولية (1) و(2) و(3) التي تركز على عدة مواضيع منها المخاطر المختلفة التي تواجه البنوك، و مدى كفاية رأس المال للمؤسسات المالية وكان هناك تعديلات متتالية وتطوير مستمر لها في ضوء المستجدات على الساحة العالمية بإضافة ومعالجة أنواع جديدة من المخاطر تُؤخذ بعين الاعتبار.

(2-8) أثر تطبيق إتفاقية بازل (3) على البنوك الأردنية

بعد الأزمة المالية التي عاشها العالم خلال عامي 2007/2008 والذي كان المتسبب الرئيسي بها البنوك والمؤسسات المالية، كان لا بد من إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية التي تنظم عمل البنوك فقامت لجنة بازل بدراسة إتفاقية بازل (2) وذلك بهدف تعديلها وإعادة تنظيمها لتغطية العوامل التي أدت الى هذه الأزمة المالية فخرجت لجنة بازل بمقررات جديدة اطلق عليها إتفاقية بازل (3).

لكن الشيء المهم بالنسبة لإتفاقية بازل (3) هو بكل تأكيد هدفها الرامي إلى وضع معيار عالمي حقيقي لمراقبة القطاع المصرفي، لاسيما وأن هناك إجماعاً واسعاً على أن غياب التنسيق الدولي أسهم في تأجيج الأزمة، في الوقت الذي اكتسب فيه الكثيرون من قادة القطاع المالي بصمة عالمية لهم. وتحت وطأة هذه الظروف، فإن المراجعة التنظيمية أدت بشكل كبير إلى تعقيد جهود المراقبين الوطنيين لمراقبة وحتى فهم المخاطر التي تواجههم بشكل مناسب (العلي, 2012).

وبسبب الأثر الكبير لهذه التعديلات والمعايير الجديدة على البنوك فقد اتاحت بازل (3) فترة زمنية تمتد من عام 2012 إلى عام 2019 للإلتزام بمقررات بازل (3) ويمكن تلخيص أبرز التعديلات بالبنود التالية :

قامت إتفاقية بازل (3) بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال ابتداء من عام 2012 ولغاية عام 2019 وذلك وفقاً لما يلي(العلي, 2012) :

- 1- رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر (Risk Weighted Assets) وهي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية من 2% إلى 4.5% وهذا سيؤدي إلى رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى (للأسهم العادية والإضافية) من 4.5% إلى 6% .
- 2- إضافة رأس المال لغايات التحوط (Conservation Buffer) إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5% وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى رأس المال لغايات التحوط 10.5% وسوف يستخدم لغايات الحد من توزيع الأرباح .
- 3- رفع رأس المال الإضافي المعاكس (Countercyclical Buffer) لتغطية مخاطر الدورات الإقتصادية من 0% إلى 2.5% .
- 4 - رأس المال الإضافي لمواجهة المخاطر النظامية (Systematic Buffer).

(2-9) الدراسات السابقة

- دراسة (الخطيب، والقشي، 2004) بعنوان " توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة والدخل الإقتصادي وأثر ذلك على الإقتصاد" .

هدفت هذه الدراسة للتعرف على الأسباب التي دعت مجلس معايير المحاسبة للتوجه الى القيمة العادلة والدخل الإقتصادي ، والتعرف على معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة والدخل الإقتصادي ، وذلك للوقوف على اهم ايجابياتها وسلبياتها ، والتعرف على معوقات تطبيق تلك المعايير ، وانعكاس ذلك التوجه على الإقتصاد ، وتطرقت الدراسة للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومساهمتها في توجيه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة سعياً للوصول إلى مفهوم الدخل الإقتصادي ، وتطرقت كذلك إلى المعايير الموجهة نحو ذلك المفهوم ، واستنباط أثارها وصعوبات تطبيقها وانعكاسها على قرارات المستثمرين وتحديد الآثار التي ستعكس بالتالي على الإقتصاد بهذا الخصوص .

وقد توصلت الدراسة الى ما يلي :عدم توفر أسواق جاهزة لكثير من الأصول والأمور التي تقوم على معالجتها المعايير المحاسبية التي تطرقت الى القيمة العادلة ، وبالتالي لجوء إدارة الشركات الى التقييم الذاتي ، والذي سيساهم في تخوف المستثمرين من القوائم المالية المعدة وفقاً لتلك المعايير ، انطلاقاً من أن إدارات الشركات تستطيع استخدامها في التلاعب المتعمد ، وعدم جدوى تطبيق المعايير المحاسبية في دول العالم الثالث على الرغم من الإنعكاسات الجيدة للقيمة العادلة على الإقتصاد عالمياً .

و أوصت الدراسة بالضرورة الملحة لتطبيق المعايير التي تتعامل بالقيمة العادلة ، الا أنها بينت أن تطبيقها وخصوصاً في الشركات العاملة في دول العالم الثالث بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص يواجه عدة عقبات من أهمها: حداثة الموضوع وعدم إلمام الدول المتقدمة به بشكل كامل ، وعدم ظهور نتائج فعلية تدلل على كفاءة تطبيقها ، حيث أنها موجودة ومطبقة بالسوق المتقدم منذ فترة وجيزة جداً لم تتعد سنتين .

- دراسة (العتوم , 2009) بعنوان : " أسباب الازمة المالية العالمية رؤية إسلامية "

هدفت الدراسة إلى إظهار الآثار الملموسة التي تركتها الأزمة المالية العالمية على صعيد الإقتصاد المالي والحقيقي وحتى على المستوى الإجتماعي , وإبراز موقف البنوك الإسلامية من أسباب حدوث الأزمة المالية من وجهة نظر الإقتصاد الإسلامي المستمد من الشريعة الإسلامية , والوقوف على مساهمتها في الحد من مشكلة الأزمة المالية العالمية ويعكس قدرة النظام الإسلامي على حل المشكلات على إختلاف الزمان والمكان , وإعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتحقيق الأهداف المرجوة حيث تمثلت عينة الدراسة في الأنظمة المالية المطبقة في البنوك الإسلامية المحلية والعالمية .

وتوصلت الدراسة إلى أن حدوث الأزمة المالية العالمية تشير إلى حالة من الخلل في الإقتصاد بدأت من القطاع المالي وامتدت الى القطاع الحقيقي , وكذلك ترتبط بشكل واضح بألية عمل النظام الرأسمالي , وقد كان أولها الركود الإقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية , ثم الاعتماد الملحوظ على الأدوات المالية القائمة على سعر الفائدة كقروض الرهن العقاري , وما ترتب عليه من عملية توريق لهذه القروض وذلك في غياب الرقابة على المؤسسات المالية , بالإضافة إلى أسباب أخرى كإستخدام المشتقات المالية وإنتشار الفساد الإخلاقي و نظام جدولة الديون .

وقد أوصت الدراسة بتوفير بدائل تمويل تستمد معظم خصائصها من الإطار العام للعمل المصرفي الإسلامي وإحلال نظام المشاركة في الربح والخسارة , والتركيز على الإستثمار الحقيقي , والبعد عن العائد المضمون والمحدد مسبقاً كنسبة من رأس مال ضماناً لتحقيق العدالة بين المتعاقدين .

- دراسة (المناصير , 2009) بعنوان : " الأزمة المالية العالمية ...حقيقتها ,اسبابها ,تداعياتها ,وسبل العلاج " .

هدفت الدراسة الى معرفة أسباب الأزمة المالية العالمية وأثارها على النظام المالي العالمي ثم تطرقت إلى انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الإقتصاديات العربية والتي قسمتها الى مجموعتين :

الأولى : الدول العربية ذات الإنفتاح الإقتصادي العالي .

الثانية : الدول العربية ذات الإنفتاح الإقتصادي المنخفض .

واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وبالاعتماد على البيانات المستمدة من النشرات الإقتصادية والمجلات والدوريات ومواقع الانترنت للوصول الى النتائج المرجوة , اذ تمت دراسة النظام المالي العالمي بشكل عام وأثارها السلبية على إقتصاد الأردن .

وقد تم التوصل الى أن الأزمة المالية تعدت إفلاس المؤسسات المالية الى بقية القطاعات الإقتصادية , وإلى سبل العلاج ومواجهة الأزمة وخطط الإنقاذ . وقد أوصت الدراسة الى تشديد الرقابة على العمل المصرفي وعلى عملية منح الإئتمان , وإلى تكوين هيئة مستقلة لأسواق المال , وإلى إعادة النظر بصناديق التحوط ذات السيولة النقدية الكبيرة وإلى انشاء جهاز إداري عمومي يكون المسؤول على استقطاب الأموال الباحثة عن الإستثمارات, و ضرورة وضع سياسة مرنة تتضمن عدة خطط لمعالجة الأزمة واستخدام أحدث الأساليب بأقل الإمكانيات , ووضع آليات وضوابط عمل ومراقبة لأسواق المضاربة وخصوصاً في سوق العقارات بعد ان اجمع الباحثون على ان السبب الرئيسي لحدوث الازمة المالية العالمية يعود الى سوق العقارات , من خلال التمويل والرهنات العقارية التي منحت الى المستهلكين أو الأفراد الذين عجزوا في مراحل متقدمة عن السداد . والعمل على الإهتمام بالائتمان المصرفي ووضع الادوات والآليات المناسبة لزيادة الودائع .

- دراسة (المدادحة , 2009) بعنوان : " مدى إستعداد البنوك الأردنية لتطبيق بنود إتفاقية بازل الثانية " .

هدفت الدراسة الى تقدير مدى استعداد البنوك الأردنية لتطبيق اتفاقية بازل الثانية من حيث كفاية رأس المال ومن حيث عملية الإشراف والمراجعة في البنك والإفصاح المالي في البنك والإستجابة لمتطلبات السوق المالي ولالإشراف على تطبيق اتفاقية بازل الثانية .

وأظهرت نتائج الدراسة أن لدى البنوك إدارة مستقلة لإدارة المخاطر وقد يعود السبب الى ارتباط حجم رأس المال في قطاع البنوك بالمخاطر التي تتعرض لها , وذلك لأن البنوك تعمل اساساً بأموال المودعين ومن خلال إستخدامها لدى الغير في شكل قروض وتسهيلات واستثمارات بما يجعلها تتحمل مخاطرها وتحمل مخاطر الآخرين , لذلك يعطي رأس المال الثقة للمتعاملين مع البنوك وجهات الرقابة , ورأس المال هو خط الدفاع الأول عن أموال المودعين لمقابلة المخاطر لذلك فالبنوك بحاجة إلى لجنة مستقلة لإدارة المخاطر ,

بسبب ضرورة تطبيق معايير اتفاقية بازل الثانية , لا سيما وأن التوجيهات الجديدة بشأن كفاية رأس المال سوف تعود بالنفع الكبير على مستوى الرقابة المصرفية بالنسبة للأجهزة الرقابية , وعلى صعيد إدارة المخاطر بالنسبة للمؤسسات المالية .

ومن التوصيات التي أوصت بها الدراسة ضرورة إعطاء أهمية قصوى لدوائر إدارة المخاطر المصرفية في البنوك الأردنية وتقوية بنائها المؤسسي من حيث توفير الموارد البشرية المؤهلة والمادية والتكنولوجية لها , لهدف تمكينها من وضع سياسات متطورة لعمليات إدارة وتقييم المخاطر المصرفية لكافة أنواعها وبصورة مستقلة مثل سياسة إدارة مخاطر الائتمان وسياسة إدارة مخاطر السوق وسياسة إدارة مخاطر التشغيل . و يتطلب من البنوك الأردنية تطوير أنظمة تقييم مخاطر داخلية وخاصة بها وتلقى القبول لدى السلطات الإشرافية (البنك المركزي) واعتماد مقاييس متطورة ضمن الممارسات الفضلى وبخاصة المعتمدة لدى البنوك العالمية التي تطبق مقررات اتفاقية بازل الثانية .

- دراسة مطر , والنور , والقشي (2009) بعنوان : " العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية " .

هدفت هذه الدراسة إلى الإطلاع على حيثيات الأزمة المالية العالمية , وفحص مدى صحة الاتهام الموجه لمعايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها السبب الرئيسي وراء حدوثها , والإطلاع كذلك على جميع الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية, ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي بهذا الخصوص .

ومن النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة : أن هذه الأزمة تنفرد من حيث الكم والنوع , إذ أثرت على جميع القطاعات الإقتصادية نظراً لتأثر البنوك بها والتي تعد وسيطاً لجميع القطاعات , كما أن هناك اختلافاً ملحوظاً بين الخبراء والمحللين الماليين حول تحديد أسباب وتداعيات هذه الازمة , وقد كان هناك ما يشبه الإجماع من عينة الدراسة على أنه ليس هناك علاقة لمعايير محاسبة القيمة العادلة بالتسبب بالأزمة ,لذا لا يؤثرون وقف التعامل بالقيمة العادلة وأبدوا كذلك تأييدهم للحقيقة التي تقول إن مجالس معايير المحاسبة ومن خلال الشفافية التي تتمتع بها ستساهم وبشكل مباشر في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية .

وقد اوصت الدراسة بضرورة التمسك بمنهج القيمة العادلة في معالجة المشاكل المحاسبية ذات العلاقة بالإعتراف والقياس والإفصاح لدى إعداد القوائم المالية للشركات المساهمة العامة اياً كان طبيعة نشاطها على اعتبار أن هذا المنهج لم يكن السبب الرئيس لحدوث الأزمة المالية العالمية وإنما كان لسوء استخدامه في بعض الأحيان مساهمة في حدوثها .

- دراسة (اشكيرو, 2010) بعنوان : " تقييم المخاطر وأثارها على أداء البنوك التجارية الأردنية"

تستعرض هذه الدراسة تاريخ و تطور قطاع البنوك في الأردن منذ تأسيس أول بنك تجاري في الأردن عام 1925 م إضافة الى أهم التطورات التي حدثت على الصعيد المالي والتشريعي والمؤسسي لهذه القطاع وللصناعة المصرفية في الأردن , وقد ركزت الدراسة على المنهجيات والبدائل لهذه المنهجيات التي يتم من خلالها تقدير المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية وفقاً لمتطلبات بازل الأولى والثانية والتي هدفت منذ بداية تأسيسها عام 1974 الى وضع الأنظمة والتشريعات التي تشكل نظاماً دولياً لعمليات الإشراف والتأمين البنكي لتلافي الأزمات المالية التي تحدث في هذا القطاع والتي تؤثر على أغلب القطاعات الإقتصادية , كما ركزت الدراسة على بعض المؤشرات الخاصة بأداء القطاع البنكي كاملاً بالإضافة الى عينة اشتملت خمسة من البنوك التجارية الأردنية تم إختيارها بمنهجية إحصائية قياسية , وهدفت الدراسة الى بيان أثر مؤشرات المخاطر المعتمدة على مؤشرات الأداء ومؤشرت الأداء المعدلة وفقاً لمنهجية لجنة بازل خلال الفترة من 1994-2008 وقد تم اختيار الفترة لإعتبارات تتعلق بتوفر البيانات .

ومن ابرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة : عدم توفر البيانات لهذا القطاع لفترات طويلة كان من العوائق الأساسية التي واجهت هذه الدراسة , مما يشير إلى عدم إلتزامات البنوك بقرارات لجنة بازل الثانية وبالأخص الدعامة الثالثة لها والتي تشير إلى ضرورة إفصاح البنوك عن الأساليب والبيانات حول عمليات إدارة المخاطر لديها الأمر الذي يساعد في تطوير عمليات إدارة المخاطر في القطاع المصرفي الأردني.

وقد أوصت الدراسة بما يلي :إن قيام البنوك بإصدار تقارير خاصة بها تشتمل على المؤشرات العامة للبنك كل خمس سنوات او عشر سنوات تساعد في الوقوف على اهم التطورات التي حدثت للبنوك المعنية ووضع الخطط المستقبلية لها إضافة الى الحصول على البيانات الخاصة بالقطاع بطرق سلسلة دون الحاجة الى

اللجوء الى السلطات النقدية المتخصصة والتي قد تقيدها القوانين الخاصة بها وتحول دون توفير مثل هذه البيانات للأشخاص , و زيادة التنسيق بين البنك المركزي والجامعات الأردنية للعمل على إدخال متطلبات ودعائم لجنة بازل كمنهجيات تدرس للطلبة في التخصصات المعنية وتوفير الكوادر التعليمية المختصة بهذا المجال , وذلك للعمل على رفق السوق الأردني بالقوى العاملة والخبرات المتخصصة في عمليات تقييم المخاطر للقطاع البنكي والتي قد تساعد في الحد من الأزمات المستقبلية في حال حدوثها , كما يعمل على تقليل النفقات للبنوك (عدا الفائدة) وخاصة التدريبية الأمر الذي يزيد من كفاءة البنوك .

- دراسة (الجبول , 2011) بعنوان : " أثر الأزمة المالية العالمية على تعثر العملاء المصرفيين " دراسة إختبارية على البنوك الأردنية .

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مفهوم الأزمة المالية العالمية ومعطياتها التي أثرت على الإقتصاد العالمي في الأونة الأخيرة , والتركيز على مفهوم تعثر العملاء المصرفيين ,ذلك الموضوع الذي يعد من النقاط الأساسية التي تهتم به البنوك بشكل كبير , لما له من تداعيات سلبية على سير أعمال البنوك والخدمات المقدمة من قبلها وأرباحها , وتأتي الدراسة لقياس مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على تعثر العملاء المصرفيين في عينة من البنوك التجارية في الأردن .

وعملت الدراسة من خلال مقارنة مؤشرات تعثر العملاء المصرفيين ومؤشرات ودائع العملاء المصرفيين وايضاً مؤشرات الربحية الفعلية المتحققة لعينة الدراسة وذلك من خلال اختبار اسلوب التباين الأحادي (A-1 ANOVA) للفرق بين اكثر من وسطين حسابيين . و توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أن الأزمة المالية العالمية التي حدثت (عام 2007/ 2008) كان من أسبابها الرئيسية تراكم للأخطاء والسياسات المالية نتيجة لغياب الدور الرقابي متزامناً مع غياب الأخلاقيات المهنية , ولا يوجد تأثير للأزمة المالية العالمية على مدخرات العملاء المصرفيين في البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة , ويتضح ذلك من نتائج الإختبار , فبرغم أن للأزمة المالية العالمية أثراً سلبية على وضع البنوك العالمية وعلى مستقبل ودائعها ومدخراتها المصرفية المتأتية من العملاء , وكذلك على المجتمع واقتصاديات الدول ككل , إلا أنه إذا زاد الإهتمام بالجوانب النظرية , وزاد التركيز على التخطيط المستقبلي والقراءة الصحيحة لواقع السوق المالي فإن نتائج الأزمة المالية العالمية سوف تكاد تكون محدودة على البنوك , وهذا ما حدث في البنوك التجارية

الأردنية حيث ركزت على الأمور الأنفة فكان الأثر محدود عليها مقارنة بالآثار الكارثية للأزمة المالية العالمية على ودائع البنوك التجارية العالمية . و أوصت الدراسة بضرورة انتهاج سياسات ائتمانية سليمة في منح القروض والتسهيلات الائتمانية في كل الأوقات وخصوصاً في أوقات الأزمات الاقتصادية العالمية , و دعوة مجالس الإدارة في القطاع المصرفي إلى البعد عن المبالغة في سياسة التحفظ , مثل : جدولة القروض المتركمة وتخفيض أسعار الفائدة للمقترضين.

- دراسة (البستجي , 2012) بعنوان : " دور البنك المركزي الأردني في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على البنوك العاملة في الأردن " .

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الاسباب التي أدت الى الأزمة المالية العالمية ودور البنك المركزي في الحد من تداعيات هذه الازمة على البنوك العاملة في الأردن من خلال الإجراءات التي قام بها البنك المركزي الأردني في توفير جهاز مصرفي سليم وكذلك معرفة المعوقات التي واجهت البنك المركزي في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية .

وتوصلت الدراسة إلى أن البنك المركزي الأردني قام بالتخفيف من بعض القيود المفروضة على حسابات الجاري المدين وشروط إعادة هيكلة المديونيات وشروط الكفالات والضمانات العقارية ونسبة السيولة لدى الجهاز المصرفي ليفتح مجالاً أكبر للبنوك للتوسع في منح الإئتمان لمختلف القطاعات والمشاريع الإقتصادية والذي بدوره يدعم النمو الإقتصادي وسعى البنك المركزي الأردني في بداية الأزمة المالية العالمية بالتحوط للأزمة في إدارة موجوداته الأجنبية من خلال تحويل أرصده المودعة لدى البنوك التجارية الأمريكية إلى البنك المركزي الفيدرالي الأمريكي ومؤسسات مالية حكومية أخرى وذلك من أجل تقليل المخاطر على الاصول الأجنبية .

و أوصت الدراسة بأهمية استمرار البنك المركزي الأردني بتشديد الرقابة المصرفية على البنوك التجارية وخاصة في الأقسام التي تتعامل مع الإستثمارات الخارجية وذلك تجنباً من نقل أي آثار سلبية على الإقتصاد الأردني , هذا في ضوء ارتفاع نسب الديون غير العاملة, و ينبغي على البنك المركزي الأردني

الإستمرار في تعزيز متانة الجهاز المصرفي وقدرته على إدارة المخاطر عن طريق اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة استناداً إلى أفضل المعايير العالمية .

- دراسة (جعارة , 2012) بعنوان : "المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة- الملائمة والموثوقية , ومشكلات التطبيق "

هدفت هذه الدراسة إلى مراجعة الدراسات المنشورة حول مدى فائدة المعلومات المتعلقة بحساب القيمة العادلة للمستثمرين في الأسواق المالية , وركزت الدراسة على نتائج دراسات الباحثين والأكاديميين والممارسين والجهات المعدة لمعايير المحاسبة الدولية التي تقوم بتقييم متطلبات تعديل القيمة العادلة الحالية المفصح عنها .

و توصلت الدراسة إلى أن القيمة العادلة المفصح عنها والمعترف بها هي قيمة توجيهية للمستثمرين , وأن هناك حاجة إلى تطوير أساليب محاسبية حديثة موجهة نحو استخدام القيمة العادلة , كما أظهرت النتائج الحاجة إلى تطوير معايير محاسبية ملائمة للدول النامية وتأخذ في الإعتبار ظروفها الإقتصادية والثقافية والقانونية .

و أوصت الدراسة الى ضرورة تطوير أساليب محاسبية حديثة وبديلة لتمكين الشركات من التقدم للأمام بطريقة متوازنة لضمان أن نتائجها ستفضي إلى تحسينات فعلية في الممارسات المحاسبية , حيث ينظر إلى القيمة العادلة بأنها أكثر موثوقية من التكلفة التاريخية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية .

- دراسة (الجعارات , جهاد , 2015) بعنوان : "الاستقرار المفاهيمي والتجانس الرقمي للقياس بالقيمة العادلة في القطاع المصرفي الأردني " .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم القيمة العادلة ومدى الاستقرار المفاهيمي في تأطيرها العلمي،

كذلك إلى التعريف بالتجانس الرقمي الناتج عن القياس بالقيمة العادلة وفق ما تضمنه المعيار (IFRS 13)

الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ، إضافة إلى مناقشة واقع القيمة العادلة ميدانياً من

خلال الدراسة الميدانية التي تطرق إليها الباحثان - وهي دراسة حالة مجموعة البنك العربي - وتحليل هذا الواقع من خلال التحليل المالي لمتعلقات القيمة العادلة.

و توصلت الدراسة إلى عدم وجود استقرار مفاهيمي للقيمة العادلة يدل على ذلك ما تضمنه المعيار (IFRS 13) من تعريف جديد للقيمة العادلة يبتعد كثيرا عن التعريف السابق، إضافة إلى البعد عن تحقيق التجانس الرقمي للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بسبب تعدد مداخل قياسها والأسواق ذات العلاقة بتحديدتها وتعدد مستويات هيكل القيمة العادلة، كذلك توصل الباحثان إلى اقتراح ست نسب مالية جديدة خاصة بتحليل أثر القيمة العادلة على نتيجة الأعمال والمركز المالي.

وعلى ضوء ذلك اقترح الباحثان مجموعة من التوصيات تتمحور حول ضرورة الانتهاء من التأطير المفاهيمي للقيمة العادلة كأساس قياس محاسبي، كذلك ضرورة وضع نظام سلوكي للعاملين في مهنة المحاسبة يضبط كيفية قياس القيمة العادلة، و ضرورة إعادة النظر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في الأسواق التي تم اقتراحها لتحديد القيمة العادلة فيها، ومستويات هيكل القيمة العادلة ، إضافة إلى التأكيد على استقلالية مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وأخيرا تبني النسب المالية التي تم اقتراحها لتحليل أثر القيمة العادلة على نتيجة الأعمال والمركز المالي , علماً بأن هذه النسب سيتم إستخدامها من قبل الباحث في إجراء دراسته الميدانية عن إدارة مخاطر القيمة العادلة في القطاع المصرفي الأردني قبل وبعد الأزمة المالية العالمية .

- دراسة (kofman,2004) بعنوان :

The Benefits of Basel II and the Path to Improve Financial Performance

هدفت الدراسة الى ايضاح انعكاس تطبيق معايير الإطار الجديد المعدل لمتطلبات رأس المال في اتفاقية بازل (2) على الأداء المالي للبنوك ,وذلك بإحداث تحسينات ذات قيمة عالية على الأداء , يجعلها قادرة على

تحقيق الميزة التنافسية في الصناعة المصرفية , حيث تحفز اتفاقية بازل (2) البنوك على تطوير نظم وعمليات إدارة المخاطر , وتبني منهجيات أكثر تقدماً في تحديد وقياس المخاطر المصرفية , وخاصة قياس المخاطر الائتمانية من خلال المدخل المستند للتصنيف الداخلي .

وأكدت الدراسة على أهمية استخدام مدخل التصنيف (Internal Ratings Based) لقياس المخاطر الائتمانية, والذي يدعم عملية اتخاذ القرار عند منح الائتمان من حيث التمييز بين المقترضين من حيث درجة المخاطرة , وذلك وفقاً لمقياس محدد , و أوصت الدراسة بضرورة الإستثمار في أدوات ومقاييس متقدمة في إدارة وقياس المخاطر , وهذا ما يجعل إدارة المؤسسة تتجه نحو الأعمال والأنشطة التي ستولد بها أفضل العوائد الاستثمارية.

– دراسة (Hellwig, 2008) بعنوان :

"Systematic Risk in the Financial Sector an Analysis of the sup prime Mortgage Financial Crisis "

هدفت هذه الدراسة الى تحليل الأسباب الكامنة وراء الأزمة المالية العالمية , وذلك بالتركيز على عناصر النظام المالي المتسبب في مشكلة الرهونات العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد قامت هذه الدراسة بالعمل من خلال مرحلتين , حيث قامت في المرحلة الأولى بشرح آلية توريق الرهونات العقارية المتبعة في توزيع المخاطر الناشئة من الإستثمار في العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية , بينما المرحلة الثانية كانت من خلال دور مخاطر نظام التوريق في الأزمة , و قامت الدراسة بتحديد عنصرين أساسيين في المخاطر المتعلقة في النظام , حيث أظهرت أن العنصر الأول يتمثل في الإستخدام المفرط لآليات توريق الإستثمارات بينما تمثل العنصر الثاني بضعف آلية توريق العقارات المتبع.

واظهرت الدراسة أن هناك تراجعاً ملحوظاً في أسعار العقارات , وتحديداً في السنتين السابقتين لحدوث الأزمة , وان هذا المؤشر لم يتم أخذه بعين الإعتبار من قبل الجهات الرقابية الحكومية , رغم ان هذا التراجع كان موجوداً في الأسعار في السنوات السابقة , و وجدت الدراسة أن النظام المالي لم يكن سبباً في حدوث الأزمة المالية ولكن كان السبب الرئيسي في الإستخدام المفرط لأدوات التوريق من خلال هذا النظام .

- دراسة (khan,2010) بعنوان :

“ Does Fair Value Accounting Contribute to Systemic Risk in the Banking Industry?”

هدفت الدراسة إلى الإجابة على طروحات نقاد محاسبة القيمة العادلة بأنها أدت إلى لتضخيم أزمة الرهن العقاري والتسبب في انهيار مالي. وقد زعم أن محاسبة القيمة العادلة قد خلق حلقة مفرغة من هبوط الأسعار، وبالتالي زيادة المخاطرة في النظام المالي. في هذه الدراسة ولزيادة التحقق في ما إذا كان يرتبط محاسبة القيمة العادلة مع زيادة في خطر فشل النظام المصرفي بشكل عام نجد أن حجم تقارير القيمة العادلة يرتبط مع الإنتشار الواسع بين البنوك. ولدراسة ما إذا كان يرتبط زيادة استخدام محاسبة القيمة العادلة وعدوى إضافية في النظام المصرفي, تم استخدام القيمة العادلة المحاسبية عن طريق تقدير نسبة مجموع كل الموجودات والمطلوبات المعترف بها باستخدام القيمة العادلة من قبل البنوك في عينتين إلى مبلغ إجمالي أصول هذه البنوك.

وتوصلت الدراسة إلى إرتباط الزيادة في استخدام محاسبة القيمة العادلة وعدوى البنوك الأخرى وعلاوة على ذلك، يشير المنهج التحليلي المستخدم في الدراسة إلى أن عدوى البنوك المرتبط بمحاسبة القيمة العادلة من المرجح أن تنتشر إلى البنوك بشكل عام, وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تحليلات مستعرضة للوصول إلى عدوى البنوك المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة التي من المرجح أن تنتشر إلى البنوك التي لديها نسبة أعلى من الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة.

- دراسة (Shaffer ,2010) بعنوان : “Fair Value Accounting”.

بحثت هذه الدراسة نشأة محاسبة القيمة العادلة واستعرضت بعض الأبحاث ذات الصلة في الجدل الحالي حول استخدام محاسبة القيمة العادلة , كما تم التعليق على دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية إن كانت نتيجة حتمية من الأخبار السيئة حول الأزمة المالية العالمية أم أنها مسابرة للإتجاهات الدورية التي أسهمت في حالة ضعف الإقتصاد , إضافة إلى الإبلاغ عن ذلك .

وتم في هذه الدراسة تم فحص محاسبة القيمة العادلة في ثلاث مستويات : المستوى الأول الأصول والمطلوبات التي يتم مشاهدتها مباشرة , المستوى الثاني الأصول والمطلوبات التي لها مدخلات في الأسواق

المشتقة ويمكن مشاهدتها وليس لها أسعار , والمستوى الثالث للأصول والمطلوبات المشتقة قيمتها من النماذج .

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن استخدام محاسبة القيمة العادلة في الأسواق المنظمة يمكن أن تكون مساهمة للإتجاهات الدورية لأصول المستوى الأول التي يمكن المحاسبة عنها بالقيمة العادلة والتي يمكن مشاهدتها مباشرة , وعلى النقيض من ذلك فإن محاسبة القيمة العادلة للأصول المشتقة بالمستويين الثاني والثالث (التي ليس لها سوق حقيقي للمتاجرة) والتي يمكن القول عنها بأنها أسواق تخلفت عن تطورات السوق وكان من المحتمل أنها منحازة في تقييمها , وتم التوصل إلى أن ملاءمة محاسبة القيمة العادلة للقيم مشروطة بظروف السوق (الكفاءة والسيولة) .

وأوصت الدراسة بضرورة الأخذ بعين الإعتبار أساليب تقييم أخرى في تقييم الأصول والمطلوبات مثل التدفقات النقدية والتي ما زالت ملائمة بالرغم من الأسعار في السوق , وضرورة أخذ الملاحظات الخاصة للمدققين والمنظمين وواضعي المعايير والمستثمرين فيما يخص المعلومات التي تقدمها القيمة العادلة .

- دراسة (Bischof,2014) بعنوان :

Fair Value Reclassifications of Financial Assets during the Financial Crisis

هدفت الدراسة إلى إعادة تصنيف الأصول المالية على اساس القيمة العادلة وفيما اذا كانت مرتبطة بتراجع السوق مع الفوائد التنظيمية لرأس المال وترتبط التغيرات في القيمة العادلة مع خيار إعادة التصنيف للبنوك وذلك للبنوك الصغيرة التي لديها إعادة تصنيف عال و لرأس المال الإضافي .

توثق هذه الدراسة محددات إعادة تصنيف القيمة العادلة للبنوك من خلال الأصول المالية وتقدم دليلا على الإبلاغ المالي ووجدت الدراسة أن أكثر البنوك عينة الدراسة ترتبط بالإختيار بإيجابية مع تقييد رأس المال التنظيمي للبنوك التي تستخدم كبديل لصالح الفوائد التنظيمية المحتملة لإعادة التصنيف ويرتبط اختيارها سلبا مع المرشحات الاحترافية الخاصة بكل بلد تعمل على تلطيف العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة ورأس المال التنظيمي. ونجد دليل ضعيف على أن الخيار هو أيضا مرتبط سلبا مع جودة التقارير للبنك.

و أكدت الدراسة على أهمية الإعلان الجديد لخيار المحاسبة في وضع إيجابي في سوق الأسهم لمجموعة البنوك التي في البداية لا يتوقع إعادة تصنيفها ونجد أن عوائد الأسهم غير طبيعية حول الإعلان عن زيادة الإختيار المحاسبي في تأثير رأس المال التنظيمي على إعادة التصنيف , واختيار توثيق علاقة ايجابية بين البنوك وينتشر خيار إعادة التصنيف لتلك البنوك التي لا تقدم المعيار الدولي رقم 7 والإفصاحات حول التغيرات غير المعترف بها في القيمة العادلة .

(10-2) ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تبحث أثر ادارة مخاطر القيمة العادلة المحدقة في القطاع المصرفي الأردني وذلك من خلال فترة التحليل التي تبلغ 10 سنوات في دراسة مقارنة لرؤية أي البنوك الأردنية عينة الدراسة عملت على تغيير أساليبها في إدارة مخاطر القيمة العادلة وأي البنوك الأكثر تأثراً والأقل تأثراً بإدارة مخاطر القيمة العادلة في فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية (2005-2008) وما بعد الأزمة المالية العالمية (2009-2014), وسيتم استخدام نسب مالية مقترحة من بعض الكتاب (الجعارات,2015) والمتعلقة بالقيمة العادلة وأهميتها وذلك في الجانب العملي للدراسة و ولمحاولة الوصول الى نتائج موضوعية مقنعة و واقعية .

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

(1-3) منهجية الدراسة :

يخضع منهج البحث لجانبين مهمين هما المتانة المصرفية, وتفعيل مناهجها في تقييم مخاطر القيمة العادلة , كما اعتمد الباحث أيضا أسلوب الوصفي التحليلي لمجموعة البنوك الأردنية عينة الدراسة حيث استوحي العديد من الأسئلة من الجانب النظري للدراسة بغية معرفة كيفية اتخاذ القرارات الهامة في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية فيما يتعلق بالبنود التي تتعلق بالقيمة العادلة وكذلك استقصاء آراء المصرفيين عن مخاطر القيمة العادلة وكيفية إدارتها .

تواجه البنوك التجارية العديد من المخاطر مثل مخاطر الائتمان , ومخاطر السوق , و مخاطر السيولة , ومخاطر التشغيل, و مخاطر القيمة العادلة , وغيرها من المخاطر . أما البنوك الإسلامية فتتشابه مع البنوك التقليدية وتزيد عنها في مخاطر خاصة نظراً لتقيدها بالمبادئ الشرعية الغراء مثل مخاطر المضاربة , و مخاطر الإستصناع , و مخاطر المشاركة .

و هنالك نقاط أساسية تم التركيز عليها في إطار الدراسة أبرزها العمل على بيان أثر إدارة مخاطر القيمة العادلة في البنوك الأردنية وبيان أهمية التزامها بالإتفاقيات والقوانين التي تلزمها مثل قانون البنك المركزي الأردني والإتفاقيات الدولية كإتفاقية بازل (3) التي تلتزم بها البنوك العاملة في الأردن و التطورات الراهنة وقدرتها على إدارة المخاطر وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية , والتسهيل على الباحثين في مجال القيمة العادلة و القطاع المصرفي من حيث تناسق المعلومات وإعطائهم خلاصات مفيدة في المجال العلمي والعملية .

(2-3) مجتمع الدراسة :

مجتمع الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من البنوك الأردنية التجارية التقليدية والإسلامية إذ يبلغ عدد البنوك التجارية التقليدية الأردنية 13 بنكاً، والبنوك الإسلامية الأردنية 3 بنوك تظهر في قائمة الملاحق ونظراً لأهمية هذه البنوك ستركز هذه الدراسة على البنوك الأردنية فقط دون البنوك الأجنبية العاملة في الأردن.

(3-3) عينة الدراسة

تم إختيار عينة الدراسة من ستة بنوك تتكون من البنوك التجارية الأردنية وهي البنك العربي ، وبنك الإسكان ، وبنك الأردن ، و البنوك الإسلامية الأردنية وهي البنك الإسلامي الأردني، و البنك العربي الإسلامي الدولي.

(4-3) أدوات الدراسة :

عملت الدراسة في سبيل تحقيق أهداف الدراسة النظرية والتطبيقية الى الإعتماد على بيانات أولية وأخرى ثانوية .

1-البيانات الأولية :

اعتمد الباحث في جمع البيانات الأولية على القوائم المالية الفعلية والتقارير السنوية للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية عن الفترة (2005-2008) قبل الأزمة المالية العالمية والفترة (2009-2014) بعد الأزمة المالية العالمية .

2- البيانات الثانوية :

اعتمد الباحث في جمع هذه البيانات على الكتب والمجلات العلمية والدوريات المتاحة والمتوفرة في المكتبات بالإضافة الى الدراسات السابقة التي تشترك مع هذه الدراسة بموضوع مشابه واستعان الباحث بالمواقع الإلكترونية ومراكز الأبحاث العربية والاجنبية في الحصول على بعض البيانات اللازمة لهذا البحث.

(3-5) متغيرات الدراسة

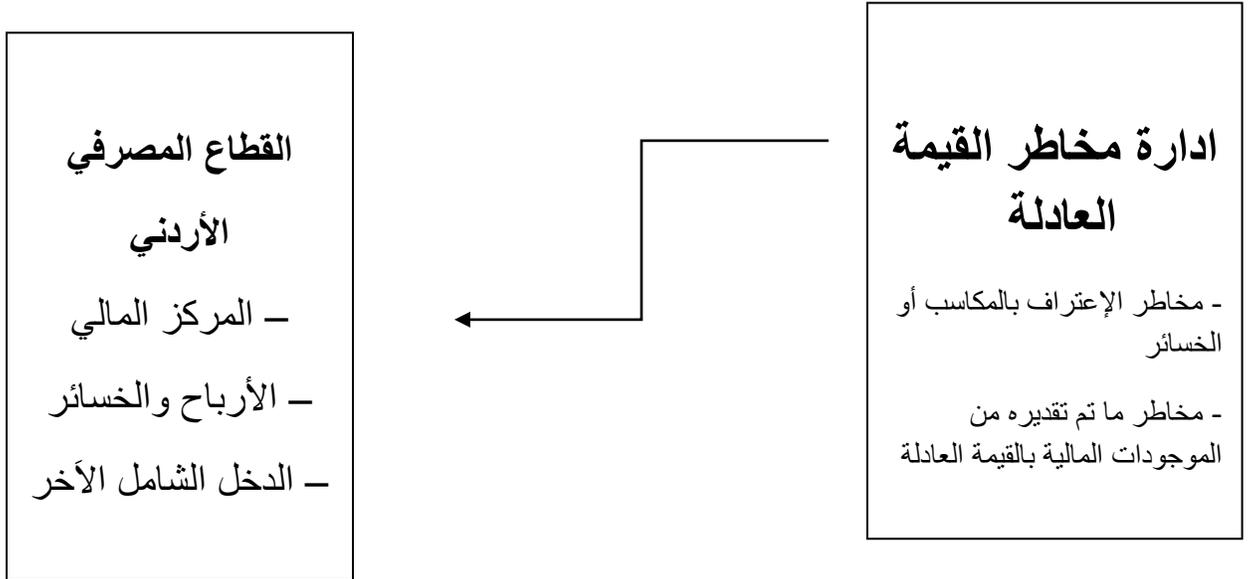
المتغير المستقل : وتتمثل إدارة مخاطر القيمة العادلة كأداة قياس مثل مخاطر الإعتراف بالمكاسب أو الخسائر ومخاطر ما تم تقديره من الموجودات المالية بالقيمة العادلة بين متغيرات هذه الدراسة كمتغير مستقل , إذ أنه سيتم اختبار تأثيره على المتغير التابع .

المتغير التابع : ويتمثل القطاع المصرفي الأردني كمتغير تابع حيث سيتم اختبار تأثير المركز المالي , والأرباح والخسائر , والدخل الشامل الآخر بإدارة مخاطر القيمة العادلة في هذه الدراسة .

(3-6) نموذج الدراسة

المتغير المستقل

المتغير التابع



(7-3) المعالجة الإحصائية

تختلف المعالجة الإحصائية من حيث أثرها , وتعقيدها ؛ ذلك باختلاف الهدف العام من إجرائها , ولإختبار الفرضيات المتعلقة بالدراسة تم إجراء المنهج التحليلي للقوائم المالية للبنوك الأردنية قبل الأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2005-2008) , وبعد الأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2009-2014) , وتم إستشارة مختصين في الجوانب الإحصائية , وتم إحساب النسب والمتوسطات , وتم تطبيق إختبار t للفروق البعدية من خلال إستخدام برنامج (SPSS) للوصول إلى الجوانب الهامة والعملية في الإجابة على اسئلة وفرضيات هذه الدراسة .

(8-3) إجراءات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة , تم إستخدام أداة الدراسة (التحليل المالي) وذلك للتعرف على أثر إدارة مخاطر القيمة العادلة على القطاع المصرفي الأردني قبل وبعد الأزمة المالية العالمية ومن أجل ذلك , تم تنفيذ الإجراءات التالية :

- مسح الأدب النظري والدراسات المتعلقة بأثر إدارة مخاطر القيمة العادلة على القطاع المصرفي الأردني خلال فترة الأزمة المالية العالمية وما بعدها .

- بناء أداة الدراسة .

- القيام بالإجراءات العملية الخاصة بالتحليل المالي واختبار الفرضيات .

-تحديد نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها .

- تقديم توصيات على الضوء التحليل المالي وأهداف الدراسة .

الفصل الرابع

التحليل المالي واختبار الفرضيات

(1-4) التحليل المالي

بعد جمع البيانات المالية حول أثر إدارة مخاطر القيمة العادلة على القطاع المصرفي الأردني قبل وبعد الأزمة المالية العالمية تم الإستعانة بالمنهج الكمي لدراسة وتحليل البيانات , حيث تم إستخدام النسب المالية كأداة من أدوات التحليل , وهي تعتبر من أكثر الأدوات إستخداماً وملائمة لقياس إدارة المخاطر , وتم ايجاد المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة وذلك لغرض التحليل الوصفي لإدارة مخاطر القيمة العادلة , وتم إجراء التحليل المناسب لإختبار فرضيات الدراسة .

والنسب المالية عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم نشاط معين عند نقطة زمنية معينة , والنسبية هي الأساس في دراسة قيم الفقرات الواردة في القوائم المالية بهدف إضفاء المعنى والدلالة لها , لتعكس اداء البنك (النعيمي, 2008).

تحليل النسب المالية :

النسب المالية : وقد تم تحليل مخاطر القيمة العادلة في القطاع المصرفي الأردني وفق النسب التي تم وضعها من قبل بعض الكتاب (الجعارات, 2015) , وهذه النسب هي :

1. الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبةً للأرباح و الخسائر

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

مكاسب و خسائر القيمة العادلة المعترف بها في قائمة الأرباح والخسائر/الربح أو الخسارة

تتضمن هذه المعادلة مكاسب أو خسائر موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح والخسائر وتتضمن مكاسب او خسائر مصنفة كموجودات مالية للمتاجرة , و ارباح موجودات مالية متوفرة للبيع , وتوزيعات نقدية بالقيمة العادلة ومرتبطة بموجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو

الخسائر, وتكمن أهمية هذه النسبة في تحديدها للمكاسب والخسائر المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر , وذلك لمعرفة الأهمية النسبية لهذه المكاسب والخسائر نسبة إلى أرباح أو خسائر الفترة في البنوك الأردنية عينة الدراسة .

2. الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للدخل الشامل الآخر

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

صافي التغير في القيمة العادلة المعترف به في الدخل الشامل الآخر / الدخل الشامل الآخر

تتضمن هذه المعادلة المكاسب والخسائر التي يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر وكذلك صافي التغير في القيمة العادلة والذي يظهر من خلال الدخل الشامل الآخر وتكمن أهمية هذه النسبة في معرفة الأهمية النسبية للمكاسب أو الخسائر المرتبطة بالقيمة العادلة و التي يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر نسبة إلى الدخل الشامل الآخر في البنوك الأردنية عينة الدراسة .

3. الأهمية النسبية لإجمالي المكاسب والخسائر المرتبطة بالقيمة العادلة نسبة لإجمالي الدخل الشامل

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية :

(إجمالي المكاسب (الخسائر) المرتبطة بالقيمة العادلة+صافي التغير)/ إجمالي الدخل الشامل

تتضمن هذه المعادلة إجمالي المكاسب أو الخسائر المرتبطة بالقيمة العادلة والمعترف بها في قائمة الأرباح والخسائر , و صافي التغير في القيمة العادلة المعترف به في قائمة الدخل الشامل الآخر وذلك لمعرفة الأهمية النسبية لهذه البنود نسبة لإجمالي الدخل الشامل في البنوك الأردنية عينة الدراسة.

4. الأهمية النسبية للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية :

الموجودات المالية بالقيمة العادلة/ إجمالي الأصول

تتضمن هذه المعادلة الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة, وموجودات مالية مصنفة للمتاجرة , ومشتقات مالية قيمتها العادلة موجبة , وموجودات مالية متوفرة للبيع , وإجمالي الأصول وتكمن أهمية هذه النسبة في بيان الأهمية النسبية للموجودات المالية بالقيمة العادلة نسبة إلى إجمالي الأصول بشكل عام .

5. توزيع إجمالي الدخل الشامل بين بنود القيمة العادلة وإجمالي الأصول الأخرى

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية :

$$\text{إجمالي الدخل الشامل} = \text{إجمالي مكاسب وخسائر القيمة العادلة} + \text{الدخل المتبقي}$$

إجمالي الأصول البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة إجمالي الأصول الأخرى

تتضمن هذه المعادلة مكاسب أو خسائر القيمة العادلة كعائد على البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة , والدخل المتبقي كعائد على باقي الأصول , وتكمن أهمية هذه المعادلة بمعرفة إجمالي الدخل الشامل نسبة لإجمالي الأصول في البنوك الأردنية عينة الدراسة .

6. الأهمية النسبية المرجحة لمكاسب وخسائر القيمة العادلة

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية :

$$[\text{إجمالي المكاسب (الخسائر) المرتبطة بالقيمة العادلة + صافي التغير}] / [\text{إجمالي الدخل الشامل}] \times [\text{البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة} / \text{إجمالي الأصول}]$$

تتضمن هذه المعادلة قياس عدة نسب لبيان الصورة الواضحة عن الأهمية النسبية المرجحة، حيث تم تعديل الأهمية النسبية للمكاسب أو الخسائر المرتبطة بالقيمة العادلة بنسبة الأهمية النسبية للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وتمت مقارنتها بالعائد على البنود الأخرى , وتم الوصول الى تضاعف أرقام هذه النسب عند مقارنتها بالأهمية النسبية في البنوك الأردنية عينة الدراسة .

عرض نتائج التحليل :

أ- تحليل البنك العربي

1. الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبةً للأرباح والخسائر:

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية :

مكاسب و خسائر القيمة العادلة المعترف بها في الأرباح والخسائر/الربح أو الخسارة

ويتضمن الجدول رقم (1-4) نتائج تحليل هذه النسبة

الجدول رقم (1-4) الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبةً للأرباح والخسائر

المبلغ بالآلاف الدنانير الأردنية

الأهمية النسبية	الربح (الخسارة)	الإجمالي	أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع	توزيعات نقدية من موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(خسائر) ارباح موجودات مالية للمتاجرة	(خسائر) ارباح موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر	العام
%12.1	503192	60865	56069	-	4796	-	2005
%3.7	624560	23214	21093	-	2121	-	2006
%2.6	774963	19790	17783	-	-2959	4966	2007
%2.2	839814	-18439	8392	-	-11976	-14855	2008
%3.8	575542	21878	25707	-	-2800	-1029	2009
%21	270758	56807	69771	-	-3846	-9118	2010
%5.6	305944	-17191	-	5707	-	-22898	2011
%14.9	352050	52460-	-	8855	-	-61315	2012
%4.3	501856	21665	-	9174	-	12491	2013
%2.7	577153	15612	-	8566	-	7046	2014

يشير الجدول رقم (1-4) الى أن الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبةً للأرباح والخسائر بلغت في بداية فترة الدراسة(12.1%) وذلك لإرتفاع أرباح الموجودات المالية المتوفرة للبيع وهي موجودات مالية لا

تتجه نية البنك الى الإحتفاظ بها لغايات المتاجرة أو الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق مقارنة مع السنوات اللاحقة وقد ارتفعت بشكل حاد في العام 2010 حيث وصلت الى (21%) وذلك نتيجة الإرتفاع الكبير في أرباح الموجودات المالية المتوفرة للبيع ، وانخفضت بعد ذلك نتيجة تراجع مكاسب وخسائر القيمة العادلة الى أن وصلت في العام 2014 الى (2.7%).

2. الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للدخل الشامل الآخر

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

صافي التغير في القيمة العادلة المعترف به في الدخل الشامل الآخر / الدخل الشامل الآخر

ويتضمن الجدول رقم (2-4) نتائج تحليل هذه النسبة

الجدول رقم (2-4) الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للدخل الشامل الآخر

المبلغ بالآلاف الدنانير الأردنية

العام	صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع من خلال الدخل الشامل الآخر	الدخل الشامل الآخر	الأهمية النسبية
2005	216049	-	564057	38.3%
2006	101139	-	647774	15.6%
2007	118016	-	794753	14.8%
2008	-172862	-	821375	21%
2009	81959	-	103470	79.2%
2010	-	19831	27909	71.1%
2011	-90208	-	-173399	52%
2012	-83956	-	-96240	87.2%
2013	-118576	-	-175601	67.5%
2014	7943	-	-186968	4.2%

يشير الجدول رقم (4-2) الى أن الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للدخل الشامل الآخر تتميز بالتقلب من سنة لأخرى مما يدل على عدم إستقرار مكاسب وخسائر القيمة العادلة للبنك العربي وتميزها بخسائر عالية خلال فترة التحليل (2005-2014).

3. الأهمية النسبية لإجمالي المكاسب والخسائر نسبة لإجمالي الدخل الشامل

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

(إجمالي المكاسب (الخسائر) المرتبطة بالقيمة العادلة+صافي التغير)/إجمالي الدخل الشامل

ويتضمن الجدول رقم (4-3) نتائج تحليل هذه النسبة

الجدول رقم (4-3) الأهمية النسبية لإجمالي المكاسب والخسائر نسبة لإجمالي الدخل الشامل المبلغ بالآلاف الدنانير الأردنية

العام	المكاسب أو الخسائر المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر	المكاسب أو الخسائر المعترف بها في الدخل الشامل الآخر	الإجمالي	إجمالي الدخل الشامل	الأهمية النسبية
2005	60865	216049	276914	564057	49.1%
2006	23214	101139	124353	647774	19.2%
2007	19790	118016	137806	794753	17.3%
2008	-18439	-172862	-191301	821375	23.3%
2009	21878	81959	103837	657501	15.8%
2010	56807	19831	76638	298667	25.7%
2011	-17191	-90208	-107399	132545	81%
2012	-52460	-83956	-136416	255810	53.3%
2013	21665	-118576	-96911	326255	29.7%
2014	15612	7943	23555	390185	6%

يشير الجدول رقم (4-3) الى الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر ، و المكاسب أو الخسائر المعترف بها في الدخل الشامل الآخر نسبة لإجمالي الدخل الشامل وإذا تم جمع النتائج التي تضمنها الجدولان (4-1)، (4-2) نرى الأهمية النسبية العالية في الجدول رقم (4-3)، حيث تمثل

مكاسب وخسائر القيمة العادلة أهمية نسبية عالية من الدخل الشامل، وتستغرق الخسائر معظم الربح التشغيلي في البنك العربي، إضافة إلى أنها غير مستقرة.

4. الأهمية النسبية للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

الموجودات المالية بالقيمة العادلة/ إجمالي الأصول

ويتضمن الجدول رقم (4-4) نتائج تحليل هذه النسبة

الجدول رقم (4-4) الأهمية النسبية للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة المبلغ بالآلاف الدنانير الأردنية

العام	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	موجودات مالية للمتاجرة	مشتقات مالية- قيمة عادلة موجبة	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	موجودات مالية متوفرة للبيع	الإجمالي	إجمالي الأصول	الأهمية النسبية
2005	-	1367802	-	-	2696446	4064248	27484404	14.8%
2006	-	2008597	-	-	2173423	4182020	32465403	12.9%
2007	234419	1452499	45769	-	3064958	4797645	38333304	12.5%
2008	231138	168791	179009	-	4018816	4597754	45629599	10.1%
2009	169947	312563	179458	-	6414381	7076349	50600589	14%
2010	224927	397989	69025	641581	6015726	7349248	45262533	16.2%
2011	952545	-	53261	-	-	1005806	45613211	2.2%
2012	964486	-	50604	553760	-	1568850	45646524	3.4%
2013	934370	-	33807	453510	-	1421687	46399621	3.1%
2014	1126894	-	56264	477547	-	1660705	48151489	3.4%

ويتضمن الجدول رقم (4-4) البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة إذ كانت تتمتع بأهمية نسبية عالية بداية فترة الدراسة وصولاً للعام 2010، وانخفضت هذه الأهمية بعد ذلك نتيجة اختلاف نوعية الإستثمارات وأصبح يتم التركيز على أنواع معينة منها.

5. توزيع إجمالي الدخل الشامل بين بنود القيمة العادلة وإجمالي الأصول الأخرى

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

$$\text{إجمالي الدخل الشامل} = \text{إجمالي مكاسب وخسائر القيمة العادلة} + \text{الدخل المتبقي}$$

إجمالي الأصول البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة إجمالي الأصول الأخرى

ويشير الجدول رقم (4-5) الى تلك النسبة

الجدول رقم (4-5) توزيع إجمالي الدخل الشامل بين بنود القيمة العادلة وإجمالي الأصول الأخرى المبلغ بالآلاف الدنانير الأردنية

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البند
23555	- 96911	- 136416	-107399	76638	103837	-191301	137806	124353	276914	إجمالي مكاسب وخسائر القيمة العادلة
366630	423166	392226	239944	222029	553664	1012676	656947	523421	287143	الدخل المتبقي
390185	326255	255810	132545	298667	657501	821375	794753	647774	564057	إجمالي الدخل الشامل
1660705	1421687	1568850	1005806	7349248	7076349	4597754	4797645	4182020	4064248	البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة
46490784	44977934	44077674	44607405	37913285	46002835	41031845	33535659	28283383	23420156	إجمالي الأصول الأخرى
48151489	46399621	45646524	45613211	45262533	50600589	45629599	38333304	32465403	27484404	إجمالي الأصول
%0.014	%0.068	%0.087	%0.107	%0.010	%0.014	%0.042	%0.029	%0.030	%0.068	إجمالي مكاسب وخسائر القيمة العادلة/البنود بالقيمة العادلة
%0.008	%0.009	%0.009	%0.005	%0.006	%0.012	%0.025	%0.020	%0.019	%0.012	الدخل المتبقي/الأصول الأخرى
%0.008	%0.007	%0.006	%0.003	%0.007	%0.013	%0.018	%0.021	%0.020	%0.021	إجمالي الدخل الشامل/إجمالي الأصول

يشير الجدول رقم (4-5) إلى مكاسب أو خسائر القيمة العادلة كعائد على البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة هو مرتفع قياسا بالدخل المتبقي كعائد على باقي الأصول، وأيضا في معظمها خسائر نتيجة المتاجرة بالبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في البنك العربي .

6. الأهمية النسبية المرجحة لمكاسب وخسائر القيمة العادلة

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية :

[(إجمالي المكاسب (الخسائر) المرتبطة بالقيمة العادلة +صافي التغير)/إجمالي الدخل الشامل]× [البند
التي يتم قياسها بالقيمة العادلة/إجمالي الأصول]

ويتضمن الجدول رقم (6-4) نتائج تحليل هذه النسبة

الجدول رقم (6-4) الأهمية النسبية المرجحة لمكاسب وخسائر القيمة العادلة

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البند	
%6	%29.70	%53.30	%81	%25.70	%15.80	%23.30	%17.30	%19.20	%49.10	إجمالي المكاسب (الخسائر)+صافي التغير/إجمالي الدخل الشامل	البند بالقيمة العادلة
%3.45	%3.06	%3.44	%2.21	%16.24	%13.98	%10.08	%12.52	%12.88	%14.79	البند التي يتم قياسها بالقيمة العادلة/إجمالي الأصول	
%0.002	%0.009	%0.018	%0.017	%0.041	%0.022	%0.023	%0.021	%0.024	%0.072	الأهمية النسبية المرجحة	
%0.008	%0.009	%0.009	%0.005	%0.006	%0.012	%0.025	%0.020	%0.019	%0.012	الدخل المتبقي/الأصول الأخرى	الأصول الأخرى
%0.966	%0.969	%0.966	%0.978	%0.838	%0.909	%0.899	%0.875	%0.871	%0.852	الأصول الأخرى/إجمالي الأصول	
%0.007	%0.009	%0.008	%0.005	%0.005	%0.010	%0.022	%0.017	%0.016	%0.010	الأهمية النسبية المرجحة	
ضعف 28	ضعف 1	ضعف 2	ضعف 3	ضعف 8	ضعف 2	ضعف 1	ضعف 1	ضعف 1.5	ضعف 7	الأهمية النسبية المرجحة للبند التي يتم قياسها بالقيمة العادلة /الأهمية النسبية للبنود الأخرى	المقارنة

ويشير الجدول رقم (6-4) بصورة دقيقة وواضحة عن الأهمية النسبية المرجحة، حيث تم تعديل الأهمية

النسبية للمكاسب أو الخسائر بنسبة البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وتمت مقارنتها بالعائد على البنود

الأخرى، ونرى جليا واضحا أن الأهمية النسبية المرجحة للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة هي مرتفعة إذا

تمت مقارنتها بالبنود الأخرى، فنجدها في أعلى مستوياتها سنة 2014 حيث بلغت 28 ضعف، وفي أدنى مستوياتها عام 2007 و 2008 حيث بلغت 1 ضعف.

ب- تحليل بنك الإسكان

1. الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبةً للأرباح والخسائر:

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

مكاسب و خسائر القيمة العادلة المعترف بها في الأرباح والخسائر/الريح أو الخسارة

ويتضمن الجدول رقم (4-7) نتائج تحليل هذه النسبة

الجدول رقم (4-7) الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبةً للأرباح والخسائر

المبلغ بالدينار الأردني

العام	(خسائر) ارباح موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح او الخسائر	(خسائر) ارباح موجودات مالية للمتاجرة	(خسائر) أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع	الإجمالي	الريح (الخسارة)	الأهمية النسبية
2005	-	6484591	19664488	26149079	74051778	35.4%
2006	-	-2031505	17590771	15559266	94705866	16.4%
2007	-	-1548098	8928026	7379928	111463294	6.6%
2008	-	-223814	-25820999	-26044813	101322745	25.7%
2009	-	94989	1967649	2062638	66562510	31%
2010	310550	-256983	6744248	6797815	88437238	7.7%
2011	13510492	-	-	13510492	100002298	13.5%
2012	-178872	-	-	-178872	104488612	0.002%
2013	1341553	-	-	1341553	106926629	1.3%
2014	296945	-	-	296945	123917229	0.002%

يشير الجدول رقم (4-7) الى أن الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبةً للأرباح والخسائر بلغت (35.4%) بداية فترة الدراسة وينسب مرتفعة لغاية العام 2009 حيث بدأت في الإنخفاض في الأعوام التالية الى أن بلغت في العام 2014 الى (0.002%) ويدل ذلك على عدم إستقرارها و تغييرها بشكل مفاجئ نتيجة لتقلب خسائر الموجودات المالية للمتاجرة في بنك الإسكان .

2. الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للدخل الشامل الآخر

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

صافي التغير في القيمة العادلة المعترف به في الدخل الشامل الآخر / الدخل الشامل الآخر

ويتضمن الجدول رقم (4-8) نتائج تحليل هذه النسبة

الجدول رقم (4-8) الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للدخل الشامل الآخر

المبلغ بالدينار الأردني

الأهمية النسبية	الدخل الشامل الآخر	صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	العام
45.6%	48028681	21879602	2005
30.8%	22490583	6931317	2006
14.4%	8617614	1237686	2007
52.1%	-54355941	-28311128	2008
95.8%	26575082	25470471	2009
1.99%	-1594113	3172709	2010
3.3%	-9117643	-297583	2011
0.001%	-40421324	-24999	2012
0.002%	-34287242	-77052	2013
0.003%	-26899164	83692	2014

يشير الجدول رقم (4-8) الى أن الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للدخل الشامل الآخر كانت متقلبة

وذلك نتيجة لتفاوت صافي التغير في القيمة العادلة وتقلبها خلال فترة التحليل (2005-2014) .

3. الأهمية النسبية لإجمالي المكاسب والخسائر نسبة لإجمالي الدخل الشامل

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

(إجمالي المكاسب (الخسائر) المرتبطة بالقيمة العادلة + صافي التغير) / إجمالي الدخل الشامل

ويتضمن الجدول رقم (4-9) نتائج تحليل هذه النسبة

الجدول رقم (4-9) الأهمية النسبية لإجمالي المكاسب والخسائر نسبة لإجمالي الدخل الشامل

المبلغ بالدينار الأردني

الأهمية النسبية	إجمالي الدخل الشامل	الإجمالي	المكاسب أو الخسائر المعترف بها في الدخل الشامل الآخر	المكاسب أو الخسائر المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر	العام
39.3%	122080459	48028681	21879602	26149079	2005
19.2%	117196449	22490583	6931317	15559266	2006
7.2%	120080908	8617614	1237686	7379928	2007
1.15%	46966804	-54355941	-28311128	-26044813	2008
27.5%	93137592	25567427	25470471	96956	2009
11.5%	86843125	9970524	3172709	6797815	2010
14.5%	90884655	13212909	-297583	13510492	2011
0.003%	64067288	-203871	-24999	-178872	2012
1.7%	72639387	1264501	-77052	1341553	2013
0.004%	97018065	380637	83692	296945	2014

يشير الجدول رقم (4-9) الى أن الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر ، او المكاسب أو الخسائر المعترف في الدخل الشامل الآخر نسبة لإجمالي الدخل الشامل بلغت في العام 2005 (39.3%) وتراجعت هذه النسبة إلى أن بلغت (0.004%) في العام 2014 وإذا تم جمع النتائج التي تضمنها الجدولان (4-7)، (4-8) نرى الأهمية النسبية العالية في الجدول رقم (4-9) ، حيث تمثل مكاسب وخسائر القيمة العادلة أهمية نسبية عالية من الدخل الشامل، إضافة إلى عدم استقرارها في بنك الإسكان.

4. الأهمية النسبية للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

الموجودات المالية بالقيمة العادلة/ إجمالي الأصول

ويتضمن الجدول رقم (4-10) نتائج تحليل هذه النسبة

الجدول رقم (4-10) الأهمية النسبية للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة
المبلغ بالدينار الأردني

العام	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	موجودات مالية للمتاجرة	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	موجودات مالية متوفرة للبيع	الإجمالي	إجمالي الأصول	الأهمية النسبية
2005	-	16855313	-	469771251	486626564	3196252968	15.2%
2006	-	16906752	-	557558357	574465109	4096126438	14%
2007	-	16283262	-	610542971	626826233	5020071766	12.5%
2008	-	13408133	-	613297108	626705241	5430579044	11.5%
2009	-	1495880	-	581008188	582504068	6090337737	9.6%
2010	40539333	13253	-	932475022	973027608	6679660443	14.6%
2011	81379226	-	614253	-	81993479	6937969687	1.2%
2012	56024227	-	589254	-	56613481	7091627609	0.008%
2013	24105311	-	587198	-	24686509	7227090355	0.003%
2014	23166520	-	656357	-	23822877	7594929467	0.003%

يشير الجدول رقم (4-10) الى أن البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة خلال فترة الدراسة كانت متفاوتة ففي بداية فترة الدراسة كانت نسبتها عالية (15.2%) وانخفضت بعد ذلك إلى أن وصلت في العام 2014 إلى (0.003%) بإنخفاض كبير وذلك لإختلاف الإستثمارات لدى بنك الإسكان وأصبح التركيز على استثمارات أخرى .

5. توزيع إجمالي الدخل الشامل بين بنود القيمة العادلة وإجمالي الأصول الأخرى

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

$$\text{إجمالي الدخل الشامل} = \text{إجمالي مكاسب وخسائر القيمة العادلة} + \text{الدخل المتبقي}$$

إجمالي الأصول البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة إجمالي الأصول الأخرى

ويشير الجدول رقم (4-11) الى تلك النسبة

الجدول رقم (4-11) توزيع إجمالي الدخل الشامل بين بنود القيمة العادلة وإجمالي الأصول الأخرى

المبلغ بالدينار الأردني

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البند
380637	1264501	-203871	13212909	9970524	25567427	-54355941	8617614	22490583	48028681	إجمالي مكاسب وخسائر القيمة العادلة
96637428	71374886	64271159	77671746	76872601	67570165	101322745	111463294	94705866	74051778	الدخل المتبقي
97018065	72639387	64067288	90884655	86843125	93137592	46966804	120080908	117196449	122080459	إجمالي الدخل الشامل
23822877	24686509	56613481	81993479	973027608	582504068	626705241	626826233	574465109	486626564	البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة
7571106590	7202403846	7035014128	6855976208	5706632835	5507833669	4803873803	4393245533	3521661329	2709626404	إجمالي الأصول الأخرى
7594929467	7227090355	7091627609	6937969687	6679660443	6090337737	5430579044	5020071766	4096126438	3196252968	إجمالي الأصول
%0.016	%0.051	%0.004	%0.161	%0.010	%0.044	%0.087	%0.014	%0.039	%0.099	إجمالي مكاسب وخسائر القيمة العادلة/البنود بالقيمة العادلة
%0.013	%0.010	%0.009	%0.011	%0.013	%0.012	%0.021	%0.025	%0.027	%0.027	الدخل المتبقي/الأصول الأخرى
%0.013	%0.010	%0.009	%0.013	%0.013	%0.015	%0.008	%0.023	%0.028	%0.038	إجمالي الدخل الشامل/إجمالي الأصول

يشير الجدول رقم (4-11) إلى أن مكاسب أو خسائر القيمة العادلة كعائد على البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة هو مرتفع قياسا بالدخل المتبقي كعائد على باقي الأصول، وذلك لعدم استغلال البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بإستثمارات جديدة.

6. الأهمية النسبية المرجحة لمكاسب وخسائر القيمة العادلة

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية :

[(إجمالي المكاسب (الخسائر) المرتبطة بالقيمة العادلة + صافي التغير) / إجمالي الدخل الشامل] × [البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة / إجمالي الأصول]

ويتضمن الجدول رقم (4-12) نتائج تحليل هذه النسبة

الجدول رقم (4-12) الأهمية النسبية المرجحة لمكاسب وخسائر القيمة العادلة

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البند	
%0.004	%1.70	%0.003	%14.50	11.50%	%27.50	%1.15	%7.20	%19.20	%39.30	إجمالي المكاسب (الخسائر) + صافي التغير / إجمالي الدخل الشامل	البنود بالقيمة العادلة
%0.003	%0.003	%0.01	%1.20	%14.60	%9.60	%11.50	%12.50	%14	%15.20	البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة / إجمالي الأصول	
%0.00001	%0.00005	%0.00003	%0.002	%0.017	%0.026	%0.001	%0.009	%0.027	%0.060	الأهمية النسبية المرجحة	
%0.013	%0.010	%0.009	%0.011	%0.013	%0.012	%0.021	%0.025	%0.027	%0.027	الدخل المتبقي / الأصول الأخرى	الأصول الأخرى
%0.997	%0.997	%0.992	%0.988	%0.854	%0.904	%0.885	%0.875	%0.860	%0.848	الأصول الأخرى / إجمالي الأصول	
%0.013	%0.010	%0.009	%0.011	%0.012	%0.011	%0.019	%0.022	%0.023	%0.023	الأهمية النسبية المرجحة	
أقل من ضعف	أقل من ضعف	أقل من ضعف	18 ضعف	1 ضعف	2 ضعف	5 ضعف	41 ضعف	1 ضعف	3 ضعف	الأهمية النسبية المرجحة للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة / الأهمية النسبية للبنود الأخرى	المقارنة

يشير الجدول رقم (4-12) بصورة دقيقة وواضحة عن الأهمية النسبية المرجحة، حيث تم تعديل الأهمية النسبية للمكاسب أو الخسائر بنسبة البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وتمت مقارنتها بالعائد على البنود الأخرى، ونرى جليا واضحا أن الأهمية النسبية المرجحة للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة هي مرتفعة إذا تمت مقارنتها بالبنود الأخرى و تذبذبت النسب بشكل واضح إلى أن وصلت في العام 2014 (اقل من ضعف).

ج- تحليل بنك الأردن

1. الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبةً للأرباح و الخسائر:

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

مكاسب و خسائر القيمة العادلة المعترف بها في الأرباح والخسائر/الربح أو الخسارة

ويتضمن الجدول رقم (4-13) نتائج تحليل هذه النسبة

الجدول رقم (4-13) الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبةً للأرباح والخسائر

المبلغ بالدينار الأردني

الأهمية النسبية	الربح (الخسارة)	الإجمالي	(خسائر) أرباح موجودة مالية متوفرة للبيع	(خسائر) ارباح موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	توزيعات نقدية من موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(خسائر) ارباح موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح او الخسائر	العام
%33.3	23207357	7719040	5529099	-	2189941	-	2005
%6.2	25582705	-1577764	1376911	-	-2954675	-	2006
%35.5	24384386	8663621	1881690	-	6781931	-	2007
%0.005	32858476	-169583	-1554347	-	1384764	-	2008
%5.4	25369137	-1371208	-1371208	-	-	-	2009
%8.7	32115410	2799853	2799853	-	-	-	2010
%18	36570701	6595508	-	809569	1735928	4050011	2011
%9.7	33189566	3212436	-	102514	3093482	16440	2012
%11.6	36393178	4203723	-	-	3154008	-26050	2013
%7	44824589	3127958	-	-	3851253	352470	2014

يشير الجدول رقم (4-13) الى أن الأهمية النسبية لمكاسب وخسائر القيمة العادلة نسبةً للأرباح والخسائر كانت متفاوتة من سنة لأخرى وذلك لأرتفاع ارباح الموجودات المالية المتوفرة للبيع حيث وصلت في العام 2007 أعلى نسبة (35.5%) وتذبذبت بعد ذلك إلى أن وصلت إلى (7%) في العام 2014 .

2. الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للدخل الشامل الآخر

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

صافي التغير في القيمة العادلة المعترف به في الدخل الشامل الآخر / الدخل الشامل الآخر

ويتضمن الجدول رقم (4-14) نتائج تحليل هذه النسبة

الجدول رقم (4-14) الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للدخل الشامل الآخر المبلغ بالدينار الأردني

الأهمية النسبية	الدخل الشامل الآخر	صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	العام
%49.8	15372640	7653600	2005
%1.30	-685275	892489	2006
%14.7	10154883	1491262	2007
%1.13	1249994	1419577	2008
%3.35	583053	1954261	2009
%60.4	7061953	4262100	2010
%4.2	2459389	102514	2011
%98.1	5332975	5230461	2012
%1.02	22321649	22858426	2013
%85.4	-7059263	-6029617	2014

يشير الجدول رقم (4-14) الى أن الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للدخل الشامل الآخر بلغت في العام 2005 (49.8%) وفي نهاية فترة الدراسة (85.4%) مما يؤشر على عدم إستقرارها إضافة الى تقلبها من سنة لأخرى خلال فترة التحليل (2005-2014) .

3. الأهمية النسبية لإجمالي المكاسب والخسائر نسبة لإجمالي الدخل الشامل

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

(إجمالي المكاسب (الخسائر) المرتبطة بالقيمة العادلة+صافي التغير) / إجمالي الدخل الشامل

ويتضمن الجدول رقم (4-15) نتائج تحليل هذه النسبة

الجدول رقم (4-15) الأهمية النسبية لإجمالي المكاسب والخسائر نسبة لإجمالي الدخل الشامل

المبلغ بالدينار الأردني

العام	المكاسب أو الخسائر المعترف بها في قائمة الأرباح او الخسائر	المكاسب أو الخسائر المعترف بها في الدخل الشامل الآخر	الإجمالي	إجمالي الدخل الشامل	الأهمية النسبية
2005	7719040	7653600	15372640	38579997	39.8%
2006	-1577764	892489	-685275	24897430	2.8%
2007	8663621	1491262	10154883	34539269	2.94%
2008	-169583	1419577	1249994	34108470	3.7%
2009	-1371208	1954261	583053	26699212	2.2%
2010	2799853	4262100	7061953	36636325	19.3%
2011	6595508	102514	6698022	31648717	21.2%
2012	3212436	5230461	8442897	36733677	23%
2013	4203723	22858426	27062149	48096843	56.3%
2014	3127958	-6029617	-2901659	41635466	7%

يشير الجدول رقم (4-15) الى الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر ، او المكاسب أو الخسائر المعترف في الدخل الشامل الآخر نسبة لإجمالي الدخل الشامل وإذا تم جمع النتائج التي تضمنها الجدولان (4-13)، (4-14) نرى الأهمية النسبية العالية في الجدول رقم (4-15) حيث تمثل مكاسب وخسائر القيمة العادلة أهمية نسبية عالية من الدخل الشامل، وتستغرق الخسائر معظم الربح التشغيلي في بنك الأردن، إضافة إلى أنها غير مستقرة .

4. الأهمية النسبية للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

الموجودات المالية بالقيمة العادلة/ إجمالي الأصول

ويتضمن الجدول رقم (4-16) نتائج تحليل هذه النسبة

الجدول رقم (4-16) الأهمية النسبية للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة المبلغ بالدينار الأردني

العام	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	موجودات مالية للمتاجرة	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	موجودات مالية متوفرة للبيع	الإجمالي	إجمالي الأصول	الأهمية النسبية
2005	-	8794573	-	35718579	44513152	1185713310	3.8%
2006	-	2175992	-	32935697	35111689	1376230654	2.6%
2007	-	4006219	-	45201249	49207468	1455719079	3.4%
2008	-	-	-	42963431	42963431	1686018203	2.5%
2009	-	-	-	40071540	40071540	1907991848	2.1%
2010	-	-	-	43498876	43498876	1969064155	2.2%
2011	800290	-	35937138	-	36737428	2052858043	1.8%
2012	789767	-	43688161	-	44477928	2016627925	2.2%
2013	755072	-	65988144	-	66743216	2076936998	3.2%
2014	48855899	-	47428226	-	96284125	2190187366	4.4%

يشير الجدول رقم (4-16) إلى أن البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة تتمتع بأهمية نسبية عالية وذلك

لتركز الإستثمارات وعدم تنويع الإستثمار في بنك الأردن .

5. توزيع إجمالي الدخل الشامل بين بنود القيمة العادلة وإجمالي الأصول الأخرى

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

$$\text{إجمالي الدخل الشامل} = \text{إجمالي مكاسب وخسائر القيمة العادلة} + \text{الدخل المتبقي}$$

إجمالي الأصول البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة إجمالي الأصول الأخرى

ويشير الجدول رقم (4-17) الى تلك النسبة

الجدول رقم (4-17) توزيع إجمالي الدخل الشامل بين بنود القيمة العادلة وإجمالي الأصول الأخرى المبلغ بالدينار الأردني

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البند
-2901659	27062149	8442897	6698022	7061953	583053	1249994	10154883	-685275	15372640	إجمالي مكاسب وخسائر القيمة العادلة
44537125	21034694	28290780	24950695	29574372	26116159	32858476	24384386	25582705	23207357	الدخل المتبقي
41635466	48096843	36733677	31648717	36636325	26699212	34108470	34539269	24897430	38579997	إجمالي الدخل الشامل
96284125	66743216	44477928	36737428	43498876	40071540	42963431	49207468	35111689	44513152	البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة
2093903241	2010193782	1972149997	2016120615	1925565279	1867920308	1643054772	1406511611	1341118965	1141200158	إجمالي الأصول الأخرى
2190187366	2076936998	2016627925	2052858043	1969064155	1907991848	1686018203	1455719079	1376230654	1185713310	إجمالي الأصول
%0.030	%0.405	%0.190	%0.182	%0.162	%0.015	%0.029	%0.206	%0.020	%0.345	إجمالي مكاسب وخسائر القيمة العادلة/البنود بالقيمة العادلة
%0.021	%0.010	%0.014	%0.012	%0.015	%0.014	%0.020	%0.017	%0.019	%0.020	الدخل المتبقي/الأصول الأخرى
%0.019	%0.023	%0.018	%0.015	%0.019	%0.014	%0.020	%0.024	%0.018	%0.033	إجمالي الدخل الشامل/إجمالي الأصول

يشير الجدول رقم (4-17) الى أن مكاسب أو خسائر القيمة العادلة كعائد على البنود التي يتم قياسها بالقيمة

العادلة هو مرتفع قياسا بالدخل المتبقي كعائد على باقي الأصول في بنك الأردن خلال فترة التحليل .

6. الأهمية النسبية المرجحة لمكاسب وخسائر القيمة العادلة

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية :

[(إجمالي المكاسب (الخسائر) المرتبطة بالقيمة العادلة+صافي التغير)/إجمالي الدخل الشامل]× [البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة/إجمالي الأصول]

ويتضمن الجدول رقم (4-18) نتائج تحليل هذه النسبة

الجدول رقم (4-18) الأهمية النسبية المرجحة لمكاسب وخسائر القيمة العادلة

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البند	
%7	%56.30	%23	%21.20	%19.30	%2.20	%3.70	%2.94	%2.80	%39.80	إجمالي المكاسب (الخسائر)+صافي التغير)/إجمالي الدخل الشامل	البنود بالقيمة العادلة
%4.40	%3.20	%2.20	%1.80	%2.20	%2.10	%2.50	%3.40	%2.60	%3.80	البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة/إجمالي الأصول	
%0.003	%0.018	%0.005	%0.004	%0.004	%0.0005	%0.001	%0.001	%0.001	%0.015	الأهمية النسبية المرجحة	
%0.021	%0.010	%0.014	%0.012	%0.015	%0.014	%0.020	%0.017	%0.019	%0.020	الدخل المتبقي/الأصول الأخرى	الأصول الأخرى
%0.956	%0.968	%0.978	%0.982	%0.978	%0.979	%0.975	%0.966	%0.974	%0.962	الأصول الأخرى/إجمالي الأصول	
%0.020	%0.009	%0.014	%0.012	%0.015	%0.014	%0.019	%0.016	%0.018	%0.019	الأهمية النسبية المرجحة	
ضعف 15	ضعف 2	ضعف 36	ضعف 33	ضعف 27	ضعف 3	ضعف 5	ضعف 6	ضعف 5	ضعف 79	الأهمية النسبية المرجحة للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة/الأهمية النسبية للبنود الأخرى	المقارنة

يشير الجدول رقم (4-18) بصورة دقيقة وواضحة عن الأهمية النسبية المرجحة، حيث تم تعديل الأهمية النسبية للمكاسب أو الخسائر بنسبة البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وتمت مقارنتها بالعائد على البنود الأخرى، ونرى جليا واضحا أن الأهمية النسبية المرجحة للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة هي مرتفعة إذا

تمت مقارنتها بالبند الأخرى، وتذبذبت هذه الأهمية النسبية المرجحة بنسب مختلفة ولكنها مرتفعة وقد وصلت بداية فترة التحليل في العام 2005 إلى أعلى مستوى (79 ضعف) .

د - تحليل البنك الإسلامي الأردني

1. الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبةً للأرباح والخسائر:

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

مكاسب و خسائر القيمة العادلة المعترف بها في الأرباح والخسائر/الربح أو الخسارة

ويتضمن الجدول رقم (4-19) نتائج تحليل هذه النسبة

الجدول رقم (4-19) الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبةً للأرباح والخسائر
المبلغ بالدينار الأردني

الأهمية النسبية	الربح (الخسارة)	الإجمالي	(خسائر) أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع	(خسائر) ارباح موجودات مالية للمتاجرة	(خسائر) ارباح موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة	العام
72.9%	13086679	9545116	9545116	-	-	2005
34.4%	15472506	5318684	5318684	-	-	2006
31%	22988321	7136789	7136789	-	-	2007
74.9%	35140643	26324922	25869881	455041	-	2008
39.8%	27888946	11094881	11094881	-	-	2009
13.5%	29093694	3935584	3935584	-	-	2010
11.2%	28324209	3175293	-	-	3175293	2011
10.3%	36445903	3739544	-	-	3739544	2012
4%	45106303	1806602	-	-	1806602	2013
2.8%	45129375	1278272	-	-	1278272	2014

يشير الجدول رقم (4-19) الى أن الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبةً للأرباح والخسائر بلغت نسبة مرتفعة (72.9%) بداية فترة الدراسة وصولاً للعام 2008 حيث بلغت أعلى نسبة (74.9%) وبدأت في التراجع خلال الأعوام التالية نتيجة تخفيض الموجودات المالية المتوفرة للبيع وعدم استقرارها وتغيرها بدرجة كبيرة في البنك الإسلامي الأردني.

2. الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للدخل الشامل الآخر

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

صافي التغير في القيمة العادلة المعترف به في الدخل الشامل الآخر / الدخل الشامل الآخر

ويتضمن الجدول رقم (4-20) نتائج تحليل هذه النسبة

الجدول رقم (4-20) الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للدخل الشامل الآخر المبلغ بالدينار الأردني

الأهمية النسبية	الدخل الشامل الآخر	صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	العام
%0.008	9622676	77560	2005
%25.7	7159480	1840796	2006
%20.1	8935629	1798840	2007
%7	28303045	1978123	2008
%100	139767	139767	2009
%100	-330350	-330350	2010
%100	-42141	-42141	2011
%54.8	189089	103631	2012
%99.7	306915	306036	2013
%99.9	373678	373451	2014

يشير الجدول رقم (4-20) الى أن الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للدخل الشامل الآخر حققت

مكاسب في البنك الإسلامي الأردني و تتميز بالإستقرار خلال فترة التحليل (2005-2014) .

3. الأهمية النسبية لإجمالي المكاسب والخسائر نسبة لإجمالي الدخل الشامل

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

(إجمالي المكاسب (الخسائر) المرتبطة بالقيمة العادلة+صافي التغير) / إجمالي الدخل الشامل

ويتضمن الجدول رقم (4-21) نتائج تحليل هذه النسبة

الجدول رقم (4-21) الأهمية النسبية لإجمالي المكاسب والخسائر نسبة لإجمالي الدخل الشامل
المبلغ بالدينار الأردني

الأهمية النسبية	إجمالي الدخل الشامل	الإجمالي	المكاسب أو الخسائر المعترف بها في الدخل الشامل الآخر	المكاسب أو الخسائر المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر	العام
42.4%	22709355	9622676	77560	9545116	2005
31.6%	22631986	7159480	1840796	5318684	2006
28%	31923950	8935629	1798840	7136789	2007
44.6%	63443688	28303045	1978123	26324922	2008
40.1%	28028713	11234648	139767	11094881	2009
12.5%	28763344	3605234	-330350	3935584	2010
11.1%	28282068	3133152	-42141	3175293	2011
10.5%	36634993	3843175	103631	3739544	2012
4.7%	45413218	2112638	306036	1806602	2013
3.6%	45503053	1651723	373451	1278272	2014

يشير الجدول رقم (4-21) الى الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر , او المكاسب أو الخسائر المعترف في الدخل الشامل الآخر نسبة لإجمالي الدخل الشامل وإذا تم جمع النتائج التي تضمنها الجدولان (4-19)، (4-20) نرى الأهمية النسبية العالية في الجدول رقم (4-21)، حيث تمثل مكاسب وخسائر القيمة العادلة أهمية نسبية عالية من الدخل الشامل .

4. الأهمية النسبية للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

الموجودات المالية بالقيمة العادلة/ إجمالي الأصول

ويتضمن الجدول رقم (4-22) نتائج تحليل هذه النسبة

الجدول رقم (4-22) الأهمية النسبية للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة
المبلغ بالدينار الأردني

الأهمية النسبية	إجمالي الأصول	الإجمالي	موجودات مالية متوفرة للبيع	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	موجودات مالية للمتاجرة	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	العام
6.9%	1342362381	92978129	92978129	-	-	-	2005
5.7%	1462609231	82904515	82379229	-	525286	-	2006
7%	1598135334	111630250	111364016	-	266234	-	2007
5.4%	1848373078	99515985	99515985	-	-	-	2008
3.8%	2603683927	98459139	98459139	-	-	-	2009
5%	2183062940	110075578	110075578	-	-	-	2010
3.5%	2898300754	101478827	-	96415729	-	5063098	2011
3%	3020492066	89685550	-	84398776	-	5286774	2012
1.5%	3281638362	50501015	-	48251263	-	2249752	2013
1.3%	3554739368	47651736	-	38504448	-	9147288	2014

يشير الجدول رقم (4-22) الى التذبذب في نسبة البنود التي يتم قياسها في القيمة العادلة خلال فترة الدراسة حيث بلغت (6.9%) بداية فترة الدراسة ثم انخفضت بنسب متفاوتة الى أن وصلت في العام 2014 الى (1.3%) وذلك نتيجة لتنويع الإستثمارات في البنك الإسلامي الأردني .

5. توزيع إجمالي الدخل الشامل بين بنود القيمة العادلة وإجمالي الأصول الأخرى

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

$$\text{إجمالي الدخل الشامل} = \text{إجمالي مكاسب وخسائر القيمة العادلة} + \text{الدخل المتبقي}$$

إجمالي الأصول الأخرى البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة إجمالي الأصول الأخرى

ويشير الجدول رقم (4-23) الى تلك النسبة

الجدول رقم (4-23) توزيع إجمالي الدخل الشامل بين بنود القيمة العادلة وإجمالي الأصول الأخرى المبلغ بالدينار الأردني

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البند
1651723	2112638	3843175	3133152	3605234	11234648	28303045	8935629	7159480	9622676	إجمالي مكاسب وخسائر القيمة العادلة
43851330	43300580	32791818	25148916	25158110	16794065	35140643	22988321	15472506	13086679	الدخل المتبقي
45503053	45413218	36634993	28282068	28763344	28028713	63443688	31923950	22631986	22709355	إجمالي الدخل الشامل
47651736	50501015	89685550	101478827	110075578	98459139	99515985	111630250	82904515	92978129	البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة
3507087632	2776627347	2930806516	2796821927	2072987362	2505224788	1748857093	1486505084	1379704716	1249384252	إجمالي الأصول الأخرى
3554739368	3281638362	3020492066	2898300754	2183062940	2603683927	1848373078	1598135334	1462609231	1342362381	إجمالي الأصول
%0.035	%0.042	%0.043	%0.031	%0.033	%0.114	%0.284	%0.080	%0.086	%0.103	إجمالي مكاسب وخسائر القيمة العادلة/البنود بالقيمة العادلة
%0.013	%0.016	%0.011	%0.009	%0.012	%0.007	%0.020	%0.015	%0.011	%0.010	الدخل المتبقي/الأصول الأخرى
%0.013	%0.014	%0.012	%0.010	%0.013	%0.011	%0.034	%0.020	%0.015	%0.017	إجمالي الدخل الشامل/إجمالي الأصول

يشير الجدول رقم (4-23) الى أن مكاسب أو خسائر القيمة العادلة كعائد على البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة تظهر مستقرة قياسا بالدخل المتبقي كعائد على باقي الأصول في البنك الإسلامي الأردني.

6. الأهمية النسبية المرجحة لمكاسب وخسائر القيمة العادلة

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية :

[[إجمالي المكاسب (الخسائر) المرتبطة بالقيمة العادلة + صافي التغير) / إجمالي الدخل الشامل] × [البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة / إجمالي الأصول]

ويتضمن الجدول رقم (4-24) نتائج تحليل هذه النسبة

الجدول رقم (4-24) الأهمية النسبية المرجحة لمكاسب وخسائر القيمة العادلة

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البند	
%3.60	%4.70	%10.50	%11.10	%12.50	%40.10	%44.60	%28	%31.60	%42.40	إجمالي المكاسب (الخسائر) + صافي التغير / إجمالي الدخل الشامل	البنود بالقيمة العادلة
%1.30	%1.50	%3	%3.50	%5	%3.8	%5.40	%7	%5.70	%6.90	البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة / إجمالي الأصول	
%0.0005	%0.001	%0.003	%0.004	%0.006	%0.015	%0.024	%0.020	%0.018	%0.029	الأهمية النسبية المرجحة	
%0.013	%0.016	%0.011	%0.009	%0.012	%0.007	%0.020	%0.015	%0.011	%0.010	الدخل المتبقي / الأصول الأخرى	الأصول الأخرى
%0.987	%0.846	%0.970	%0.965	%0.950	%0.962	%0.946	%0.930	%0.943	%0.931	الأصول الأخرى / إجمالي الأصول	
%0.012	%0.013	%0.011	%0.009	%0.011	%0.007	%0.019	%0.014	%0.011	%0.010	الأهمية النسبية المرجحة	
ضعف 4	ضعف 7	ضعف 27	ضعف 44	ضعف 55	ضعف 2	ضعف 1	ضعف 1	ضعف 2	ضعف 3	الأهمية النسبية المرجحة للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة / الأهمية النسبية للبنود الأخرى	المقارنة

يشير الجدول رقم (4-24) بصورة دقيقة وواضحة عن الأهمية النسبية المرجحة، حيث تم تعديل الأهمية النسبية للمكاسب أو الخسائر بنسبة البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وتمت مقارنتها بالعائد على البنود الأخرى، ونرى جليا واضحا أن الأهمية النسبية المرجحة للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة هي مرتفعة إذا تمت مقارنتها بالبنود الأخرى، و تذبذبت تلك النسبة بنسب مختلفة وقد انخفضت في نهاية فترة الدراسة عام 2014 أن وصلت (4 ضعف).

هـ - تحليل البنك العربي الإسلامي الدولي

1. الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبةً للأرباح والخسائر:

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

مكاسب و خسائر القيمة العادلة المعترف بها في الأرباح والخسائر/الربح أو الخسارة

ويتضمن الجدول رقم (4-25) نتائج تحليل هذه النسبة

الجدول رقم (4-25) الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبةً للأرباح والخسائر

المبلغ بالدينار الأردني

الأهمية النسبية	الربح (الخسارة)	(خسائر) ارباح موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح او الخسائر	العام
9.8%	3801439	372729	2005
4.3%	7990691	347441	2006
0.008%	10870118	90705	2007
-	6507688	-	2008
-	2596472	-	2009
-	7009544	-	2010
-	10641371	-	2011
0.002%	11943643	-2329	2012
0.003%	15749445	54583	2013
-	13364495	-	2014

يشير الجدول رقم (4-25) الى أن الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبةً للأرباح والخسائر كانت متفاوتة من عام لآخر ومتغيرة بشكل كبير نتيجة تراجع مكاسب وخسائر القيمة العادلة في البنك العربي الإسلامي الدولي خلال فترة التحليل .

2. النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للدخل الشامل الآخر

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

صافي التغير في القيمة العادلة المعترف به في الدخل الشامل الآخر / الدخل الشامل الآخر

ويتضمن الجدول رقم (4-26) نتائج تحليل هذه النسبة

الجدول رقم (4-26) الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للدخل الشامل الآخر المبلغ بالدينار الأردني

الأهمية النسبية	الدخل الشامل الآخر	صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	العام
%51.8	772823	400094	2005
%36.9	550254	202813	2006
%90.3	937391	846686	2007
%100	-2535398	-2535398	2008
%100	2979118	2979118	2009
%100	-263950	-263950	2010
%100	-15787	-15787	2011
%1.02	96832	99161	2012
%78.2	249942	195359	2013
%100	162948	162948	2014

يشير الجدول رقم (4-26) إلى أن الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للدخل الشامل الآخر كانت مرتفعة ومستقرة خلال فترة التحليل (2005-2014) في البنك العربي الإسلامي الدولي .

3. الأهمية النسبية لإجمالي المكاسب والخسائر نسبة لإجمالي الدخل الشامل

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

(إجمالي المكاسب (الخسائر) المرتبطة بالقيمة العادلة + صافي التغير) / إجمالي الدخل الشامل

ويتضمن الجدول رقم (4-27) نتائج تحليل هذه النسبة

الجدول رقم (4-27) الأهمية النسبية لإجمالي المكاسب والخسائر نسبة لإجمالي الدخل الشامل
المبلغ بالدينار الأردني

العالم	المكاسب أو الخسائر المعترف بها في قائمة الأرباح او الخسائر	المكاسب أو الخسائر المعترف بها في الدخل الشامل الآخر	الإجمالي	إجمالي الدخل الشامل	الأهمية النسبية
2005	372729	400094	772823	4574262	16.9%
2006	347441	202813	550254	8540945	6.4%
2007	90705	846686	937391	11807509	7.9%
2008	-	-2535398	-2535398	3972290	63.8%
2009	-	2979118	2979118	5575590	53.4%
2010	-	-263950	-263950	6745594	3.9%
2011	-	-15787	-15787	10625584	0.001%
2012	-2329	99161	96832	11590477	0.008%
2013	54583	195359	249942	15999387	1.6%
2014	-	162948	162948	13527443	1.2%

يشير الجدول رقم (4-27) الى أن الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر , او المكاسب أو الخسائر المعترف في الدخل الشامل الآخر نسبة لإجمالي الدخل الشامل تفاوتت بشكل لافت وإذا تم جمع النتائج التي تضمنها الجدولان (4-25)، (4-26) نرى الأهمية النسبية العالية في الجدول رقم (4-27) حيث تمثل مكاسب وخسائر القيمة العادلة أهمية نسبية عالية من الدخل الشامل.

4. الأهمية النسبية للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

الموجودات المالية بالقيمة العادلة/ إجمالي الأصول

ويتضمن الجدول رقم (4-28) نتائج تحليل هذه النسبة

الجدول رقم (4-28) الأهمية النسبية للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة

المبلغ بالدينار الأردني

الأهمية النسبية	إجمالي الأصول	الإجمالي	موجودات مالية متوفرة للبيع	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	العام
%0.002	391116270	892500	892500	-	2005
%0.002	574758562	1125000	1125000	-	2006
%1.2	593987017	6998049	6998049	-	2007
%1.3	906311975	11644492	11644492	-	2008
%1.2	1040778297	12857577	12857577	-	2009
%0.006	1133111480	6389356	6389356	-	2010
%0.005	1127482501	5511261	-	5511261	2011
%0.005	1174175252	5627922	-	5627922	2012
%0.004	1345244028	5488508	-	5488508	2013
%0.004	1568855695	5786487	-	5786487	2014

يشير الجدول رقم (4-28) الى استقرار في نسبة البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في البنك العربي الإسلامي الدولي خلال فترة الدراسة حيث بلغت (0.002%) بداية فترة الدراسة، وارتفعت في العام (2011) الى أن بلغت (0.005%)، ثم انخفضت الى أن وصلت في العام 2014 (0.004%) مما يدل على عدم لجوء البنك الى تنويع الإستثمار والإبقاء على إستثمارات محددة ومستقرة .

5. توزيع إجمالي الدخل الشامل بين بنود القيمة العادلة وإجمالي الأصول الأخرى

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

$$\text{إجمالي الدخل الشامل} = \text{إجمالي مكاسب وخسائر القيمة العادلة} + \text{الدخل المتبقي}$$

إجمالي الأصول الشامل
البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة
إجمالي الأصول الأخرى

ويشير الجدول رقم (4-29) الى تلك النسبة

الجدول رقم (4-29) توزيع إجمالي الدخل الشامل بين بنود القيمة العادلة وإجمالي الأصول الأخرى المبلغ بالدينار الأردني

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البند
162948	249942	96832	-15787	-263950	2979118	-2535398	937391	550254	772823	إجمالي مكاسب وخسائر القيمة العادلة
13364495	15749445	11493645	10641371	7009544	2596472	6507688	10870118	7990691	3801439	الدخل المتبقي
13527443	15999387	11590477	10625584	6745594	5575590	3972290	11807509	8540945	4574262	إجمالي الدخل الشامل
5786487	5488508	5627922	5511261	6389356	12857577	11644492	6998049	1125000	892500	البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة
1563069208	1339755520	1168547330	1121971240	1126722127	1027920720	894667483	586988968	573633562	390223770	إجمالي الأصول الأخرى
1568855695	1345244028	1174175252	1127482501	1133111480	1040778297	906311975	593987017	574758562	391116270	إجمالي الأصول
%0.028	%0.046	%0.017	%0.003	%0.041	%0.232	%0.218	%0.134	%0.489	%0.866	إجمالي مكاسب وخسائر القيمة العادلة/البنود بالقيمة العادلة
%0.009	%0.012	%0.010	%0.009	%0.006	%0.003	%0.007	%0.019	%0.014	%0.010	الدخل المتبقي/الأصول الأخرى
%0.009	%0.012	%0.010	%0.009	%0.006	%0.005	%0.004	%0.020	%0.015	%0.012	إجمالي الدخل الشامل/إجمالي الأصول

يشير الجدول رقم (4-29) الى أن مكاسب أو خسائر القيمة العادلة كعائد على البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة هو مستقر قياسا بالدخل المتبقي كعائد على باقي الأصول خلال فترة التحليل وصولا للعام 2014 حيث بلغت (0.009%).

6. الأهمية النسبية المرجحة لمكاسب وخسائر القيمة العادلة

ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية :

[(إجمالي المكاسب (الخسائر) المرتبطة بالقيمة العادلة + صافي التغير) / إجمالي الدخل الشامل] × [البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة / إجمالي الأصول]

ويتضمن الجدول رقم (4-30) نتائج تحليل هذه النسبة

الجدول رقم (4-30) الأهمية النسبية المرجحة لمكاسب وخسائر القيمة العادلة

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البند	
%1.20	%1.60	%0.008	%0.001	%3.90	%53.40	%63.80	%7.90	%6.40	%16.90	إجمالي المكاسب (الخسائر) + صافي التغير / إجمالي الدخل الشامل	البنود بالقيمة العادلة
%0.004	%0.004	%0.005	%0.005	%0.006	%1.2	%1.3	%1.2	%0.002	%0.002	البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة / إجمالي الأصول	
%0.0004	%0.0005	%0.0004	%0.0005	%0.002	%0.006	%0.008	%0.0009	%0.0001	%0.0003	الأهمية النسبية المرجحة	
%0.009	%0.012	%0.010	%0.009	%0.006	%0.003	%0.007	%0.019	%0.014	%0.010	الدخل المتبقي / الأصول الأخرى	الأصول الأخرى
%0.996	%0.996	%0.995	%0.995	%0.994	%0.988	%0.987	%0.988	%0.998	%0.998	الأصول الأخرى / إجمالي الأصول	
%0.009	0.012	%0.009	%0.009	%0.006	%0.003	%0.007	%0.018	%0.014	%0.010	الأهمية النسبية المرجحة	
4 ضعف	أقل من ضعف	4 ضعف	6 ضعف	33 ضعف	2 ضعف	1 ضعف	5 ضعف	أقل من ضعف	3 ضعف	الأهمية النسبية المرجحة للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة / الأهمية النسبية للبنود الأخرى	المقارنة

يشير الجدول رقم (4-30) بصورة دقيقة وواضحة عن الأهمية النسبية المرجحة، حيث تم تعديل الأهمية النسبية للمكاسب أو الخسائر بنسبة البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وتمت مقارنتها بالعائد على البنود الأخرى، ونرى جليا واضحا أن الأهمية النسبية المرجحة للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة هي منخفضة إذا تمت مقارنتها بالبنود الأخرى خلال فترة التحليل للبنك العربي الإسلامي الأردني.

- وفيما يلي ملخص للنسب الستة المستخدمة في الدراسة ولكافة البنوك الأردنية عينة الدراسة وذلك لرؤية هذه البنوك خلال كامل فترة التحليل (2005-2014) اي مجموع 10 سنوات ليتسنى معرفة كل نسبة وكل بنك على حدى.

جدول رقم (4-31) اجمالي النسب المستخدمة في التحليل للبنوك الأردنية عينة الدراسة

الإجمالي	البنك العربي الإسلامي الدولي	البنك الإسلامي الأردني	بنك الأردن	بنك الإسكان	البنك العربي	النسبة لكافة البنوك الأردنية	البند
172992172 1680851021	863129 90474906	73355687 298676579	33203584 314495505	65438031 971878199	131741 5325832	مكاسب وخسائر القيمة العادلة المعترف بها في الأرباح والخسائر /الربح أو الخسارة	الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للأرباح والخسائر
%10.29	%0.009	%24.56	%10.55	%6.73	%24.73	-	النسبة
78313880 55747622	2071044 2934173	6263713 54657788	39835073 56791998	30064715 -60963467	79335 2327130	صافي التغير في القيمة العادلة المعترف به في الدخل الشامل الآخر/ الدخل الشامل الآخر	الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للدخل الشامل الآخر
%1.40	%70.58	%11.42	%70.14	%49.31	%3.40	-	النسبة
230758370 1715672509	2934173 92959081	79601400 353334368	73038657 353575406	74973064 910914732	211076 4888922	إجمالي المكاسب (الخسائر)+صافي التغير /إجمالي الدخل الشامل	الأهمية النسبية لإجمالي المكاسب والخسائر نسبة لإجمالي الدخل الشامل
%13.45	%3.15	%22.52	%20.65	%8.23	%4.31	-	النسبة
5541806210 111356798290.	62321152 9855821077	884880724 23793397441	499608853 17917347581	4057271169 59364645514	37724312 425586677	الموجودات المالية بالقيمة العادلة/ إجمالي الأصول	الأهمية النسبية للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة

	%4.98	%0.006	%3.71	%2.78	%6.83	%8.86	-	النسبة
	3431345018 222261565178	185918162 19711642157	706668736 47132284882	707150812 35834695162	1821829464 118729291028	9777844 853651949	إجمالي الدخل الشامل إجمالي الأصول , إجمالي مكاسب وخسائر القيمة العادلة /البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة , الدخل المتبقي /إجمالي الأصول الأخرى	توزيع إجمالي الدخل الشامل بين بنود القيمة العادلة وإجمالي الأصول الأخرى
	%1.54	%0.009	%1.49	%1.97	%1.53	%1.14	-	النسبة
	0.5877 0.5390	0.0157 0.0010	0.1240 0.1161	0.0525 0.1570	0.1419 0.1526	0.2536 0.1123	الأهمية النسبية (إجمالي المكاسب (الخسائر)+صافي التغير/إجمالي الدخل الشامل)×الأهمية النسبية (البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة/إجمالي الأصول)	الأهمية النسبية المرجحة لمكاسب وخسائر القيمة العادلة
	ضعف 1	ضعف 16	ضعف 1	ضعف 33	ضعف 93	ضعف 2	-	النسبة

يشير الجدول (4-31) إلى إجمالي النسب المستخدمة في التحليل للبنوك الأردنية عينة الدراسة ويتضح من خلال الأهمية النسبية للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أن أعلى نسبة في البنوك التجارية في البنك العربي حيث بلغت (8.86%) ، ويليه بنك الإسكان (6.83%) ، وبنك الأردن (2.78%) ، أما البنوك الإسلامية فبلغت النسبة للبنك الإسلامي الأردني (3.71%) ، والبنك العربي الإسلامي الأردني (0.006%)

(2-4) اختبار الفرضيات

الفرضية الفرعية الأولى :

لا تختلف إدارة مخاطر القيمة العادلة في القطاع المصرفي الأردني بعد حدوث الأزمة المالية العالمية عما كانت عليه قبل ذلك.

جدول رقم (4-32) النسب المالية لإدارة مخاطر القيمة العادلة في البنوك الأردنية عينة الدراسة حسب السنوات (خلال فترة التحليل 2005-2014)

متوسط البنوك	الإجمالي	الأهمية النسبية المرجحة لمكاسب وخسائر القيمة العادلة	توزيع إجمالي الدخل الشامل بين بنود القيمة العادلة وإجمالي الأصول الأخرى	الأهمية النسبية للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة	الأهمية النسبية لإجمالي المكاسب والخسائر نسبة لإجمالي الدخل الشامل	الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر نسبة للدخل الشامل الآخر	الأهمية النسبية للمكاسب والخسائر للأرباح والخسائر	العام
%6.14	1154238321	0.1767	377016260	629074593	74073734	30226905	43846829	2005
	18806307451	0.0435	12285858666	6142929333	188508130	74360877	114650445	
%4.81	1104896291	0.0704	347829168	697788333	29639395	9968554	19670841	2006
	22975024592	0.0500	15084380576	7542190288	173914584	30162816	144376328	
%4.73	1255319069	0.0522	398292778	799459645	28783323	5492490	23290833	2007
	26517807241	0.0539	17412493000	8706246500	199146389	29440270	170481082	
%3.42	1028992955	0.0581	298625254	785426903	-27529601	-27621688	92087	2008
	30050200765	0.0599	19833823798	9916911899	149312627	-26516925	176669366	
%3.25	1150631737	0.0704	308197216	740968673	40468083	30625576	30372189	2009
	35390127494	0.0291	23389263391	11693392398	154098608	30380490	122992607	
%4.13	1513419475	0.0706	326171646	1145665835	20790997	6519114	14271883	2010
	37155865118	0.0389	24556499981	12278249989	163085823	4560223	153469102	
%1.51	615869262	0.0308	333850178	234550822	23734131	-205079	23939210	2011
	40579238566	0.0403	26825245926	13412622963	166925089	-6751455	181196043	

%1.29	548713896	0.0442	302834288	220185478	12847065	5390133	7456932	2012
	41776498217	0.0286	27647572822	13823786411	151417144	-34832833	188554673	
%1.37	579689984	0.0278	367207788	150407096	31037550	22925851	8111699	2013
	43441417101	0.0323	28557032874	14505771437	183603894	-11139106	206148002	
%1.26	576060901	0.0058	395605840	182739125	-1142032	-6048763	4906731	2014
	47237459752	0.0328	31229326122	15614663061	197802920	-34068005	229735654	

يشير الجدول رقم (4-32) الى أن المتوسط الحسابي للنسب الستة المستخدمة في الدراسة بلغ في بداية فترة الدراسة 2005 (6.14%)، وتذبذبت تلك النسب و وصلت في العام 2008 (3.42%) وانخفضت في العام 2014 وهو نهاية فترة الدراسة لتصل (1.26%) مما يشير الى تغيير في ادارة مخاطر القيمة العادلة في البنوك الأردنية عينة الدراسة حيث تم اختيار البنود التي تتعلق بالقيمة العادلة أو التي تقاس بالقيمة العادلة خلال فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية والفترة التي تلت الأزمة المالية العالمية وصولاً للعام 2014 .

ولذلك نرى التحول الحاصل في هذه النسب نتيجة ادراك إدارة البنوك الأردنية بضرورة إدارة مخاطر القيمة العادلة في القوائم المالية وذلك لتجنب اي مخاطر مالية قد تحدث نتيجة عدم إدراك أهمية إدارة مخاطر القيمة العادلة للبنود التي تقاس بالقيمة العادلة في القطاع المصرفي الأردني ، ولجأت البنوك الأردنية إلى التقليل من المتاجرة بالبنود التي تقاس بالقيمة العادلة وذلك بعد الأزمة المالية العالمية .

ولبيان فيما إذا كان هنالك إختلاف في إدارة مخاطر القيمة العادلة في القطاع المصرفي الأردني تم حساب المتوسطات لعينة من ثلاثة سنوات ما قبل الأزمة المالية وثلاثة سنوات ما بعد الازمة المالية

الجدول رقم (4-33) متوسط النسب المرتبطة بالقيمة العادلة للفترة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية

متوسط البنوك	إجمالي النسب المرتبطة بالقيمة العادلة	العام	الفترة
%6.14	$\frac{1154238321}{18806307451}$	2005	قبل الأزمة المالية العالمية
%4.81	$\frac{1104896291}{22975024592}$	2006	
%4.73	$\frac{1255319069}{26517807241}$	2007	
%3.42	$\frac{1028992955}{30050200765}$	2008	
%3.25	$\frac{1150631737}{35390127494}$	2009	الفترة الضبابية
%4.13	$\frac{1499795743}{36351599804}$	2010	
%1.51	$\frac{595715733}{39517201099}$	2011	بعد الأزمة المالية العالمية
%1.29	$\frac{520623455}{40346511479}$	2012	
%1.37	$\frac{574975753}{41852986256}$	2013	
%1.26	$\frac{569988762}{45262868439}$	2014	

ولبيان فيما إذا كانت تلك الفروق دالة احصائياً تم استخدام اختبار t للفروق البعدية ويشير الجدول رقم (4-34) الى نتائج الاختبار:

الجدول رقم (4-34) اختبار t الفروق في المتوسطات الحسابية لإدارة مخاطر القيمة العادلة بين الفترة ما قبل الأزمة والفترة التي تلتها

مستوى الدلالة	درجات الحرية	T	الفترة
0.396	28	1.020	قبل الأزمة
			بعد الأزمة

يشير الجدول رقم (4-34) إلى الفروق في المتوسطات الحسابية للنسب التي تقاس بالقيمة العادلة , فقد بلغت قيمة إختبار t المحسوبة (1.020) في الفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية والفترة ما بعد الأزمة المالية العالمية وهذه القيمة بلغت أقل من القيمة الجدولية المحددة (2.021) وبحسب قاعدة القرار التي تنص على أنه في حال كانت قيمة t المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية فتكون دالة إحصائياً و تقبل الفرضية البديلة , أما في حال كانت t المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية فتكون غير دالة إحصائياً و تقبل الفرضية العدمية.

فلذلك لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية ومما يؤكد ذلك نتائج مستوى الدلالة الإحصائية الذي بلغ (0.396) وهي أعلى من القيمة المحددة (0.05), مع العلم أن مستوى الثقة المحدد لقبول الفرضية البديلة 95% وبالتالي يتضح من هذا الإختبار عدم وجود إختلاف لإدارة مخاطر القيمة العادلة في القطاع المصرفي الأردني بعد حدوث الأزمة المالية العالمية عما كانت عليه قبل ذلك .

الفرضية الفرعية الثانية:

لا تختلف إدارة مخاطر القيمة العادلة في البنوك التجارية بالمقارنة مع إدارة مخاطر القيمة العادلة في البنوك الإسلامية في الأردن.

ولبيان الفروق في إدارة مخاطر القيمة العادلة بين البنوك التجارية والإسلامية تم حساب المتوسط الحسابي ويشير الجدول رقم (4-35) الى نتائج الاختبار:

الجدول رقم (4-35)

المتوسط الحسابي لنظم إدارة مخاطر القيمة العادلة في البنوك التجارية والإسلامية عينة الدراسة

المتوسط الحسابي	إجمالي النسب المستخدمة في التحليل	البند
3.16%	7450337730 ----- 235684452168	البنوك التجارية
1.97%	2004859920 ----- 101386182452	البنوك الإسلامية

يشير الجدول رقم (4-35) الى أن المتوسط الحسابي للقيمة العادلة للبنوك التجارية بلغ (3.16%) فيما بلغ للبنوك الإسلامية (1.97%) مما يشير الى أن البنوك الإسلامية كانت أكثر احتياطاً لإدارة مخاطر القيمة العادلة.

ولبيان فيما إذا كانت تلك الفروق ذات دلالة إحصائية تم استخدام اختبار t للفروق البعدية ويشير الجدول رقم (4-36) الى نتائج الاختبار:

الجدول رقم (4-36) اختبار t الفروق في المتوسطات الحسابية لإدارة مخاطر القيمة العادلة للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

البند	T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
البنوك التجارية	2.001	28	0.043
البنوك الإسلامية			

يشير الجدول رقم (4-36) إلى الفروق في المتوسطات الحسابية لإدارة مخاطر القيمة العادلة بين البنوك التجارية الأردنية والبنوك الإسلامية الأردنية وهي فروق دالة إحصائية فقد بلغت قيمة اختبار t (2.001) , وعلى مستوى دلالة إحصائية (0.043) وهي أقل من القيمة المحددة (0.05) , مما يشير إلى أن هنالك إختلاف في إدارة مخاطر القيمة العادلة من خلال البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في البنوك التجارية الأردنية والبنوك الإسلامية الأردنية عينة الدراسة وذلك خلال فترة التحليل (2005-2014) .

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل المالي واختبار الفرضيات ، والتوصيات التي خرجت بها الدراسة وفيما يلي عرض للنتائج والتوصيات .

(1-5) نتائج الدراسة

1- أظهرت نتائج التحليل المالي من خلال النسب المالية والمتوسطات الحسابية واختبار الفرضيات أن إدارة مخاطر القيمة العادلة لدى البنوك الإسلامية قد عملت على تخفيض نسبة التعرض لمخاطر القيمة العادلة خلال فترة التحليل نتيجة إدارة مخاطر القيمة العادلة والتنوع في الإستثمارات و الإستقرار الموجود في البنوك الإسلامية بشكل أفضل من البنوك التجارية .

2- أظهرت نتائج الدراسة إلى عدم وجود إختلاف في إدارة مخاطر القيمة العادلة بين فترة الدراسة قبل الازمة المالية العالمية و بعد الازمة المالية العالمية وذلك من خلال اختبار t للفروق البعدية.

3- أظهرت نتائج التحليل المالي عند قياس الأهمية النسبية للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة إلى تأثير البنك العربي بأعلى نسبة (8.86%) وأقل تأثير البنك العربي الإسلامي الدولي (0.01%) خلال فترة التحليل

4- إن ادارة مخاطر القيمة العادلة في القطاع المصرفي الأردني بشكل عام تتم عبر التقدير ويلعب الإنسان المقيم للقيمة العادلة دور كبير في تصنيفها و تخمين قيمتها وفي بعض الحالات يقع خطأ غير مقصود نتيجة وجود العنصر البشري فإحتمال الخطأ وارد , وفي احياناً أخرى يكون خطأ مقصود كأن يتم التلاعب من اجل مصالح معينة للإدارة مثل تجميل الدخل.

5- قامت البنوك الأردنية بتغيير اجراءات وسياسات إدارة المخاطر بعد الأزمة المالية العالمية وأدخلت قائمة الدخل الشامل في القوائم المالية بداية العام 2009 و محددة بشكل دقيق للبنود بالقيمة العادلة .

6- لجأت البنوك الى تفعيل الإلتزام باتفاقيات بازل وخاصة اتفاقية بازل (3) للتقليل من المخاطر وذلك من خلال التقارير السنوية للبنوك الأردنية عينة الدراسة التي أظهرت إلتزامها بالنسب التي حددتها اتفاقيات بازل بإدارة المخاطر بشكل عام .

(2-5) التوصيات

1- العمل على الإستفادة من البنوك الإسلامية الأردنية في إدارة مخاطر القيمة العادلة حيث أنها كانت تتمتع بإدارة مخاطر القيمة العادلة بشكل افضل من البنوك التجارية الأردنية خلال فترة التحليل.

2- العمل على الإستمرار في إدارة مخاطر القيمة العادلة نظراً لأهميتها وإعطائها مجال أكبر من المخاطر الأخرى في القطاع المصرفي الأردني .

3- اعتماد منهج القيمة العادلة كأساس للإعتراف والقياس عند إعداد القوائم المالية للبنوك الأردنية سواء كانت بنوك تجارية أو بنوك إسلامية لأن اساس القياس بالقيمة العادلة لم يكن سبباً رئيساً لحدوث الأزمة المالية العالمية 2008/2007 وإنما لسوء استخدامه في بعض الأوقات سبباً في حدوثها .

4, ضرورة ان تكون العدالة والأمانة والنزاهة واليقظة عند المصنف والمقيم للقيمة العادلة حاضرة قبل وضعها بشكلها النهائي في القوائم المالية للبنوك الأردنية .

5- ضرورة إستمرار البنوك الأردنية في إدارة المخاطر بشكل عام , وإدارة مخاطر القيمة العادلة بشكل خاص والإلتزام بمقررات إتفاقية بازل .

6- زيادة تنظيم الأبحاث وورش العمل حول إدارة القيمة العادلة للمعنيين من المدراء الماليين والمدققين والأكاديميين ليتسنى تطبيق منهج القيمة العادلة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وخاصة في القطاع المصرفي الأردني.

قائمة المراجع

- إبراهيم , ايهاب نظمي (2012) . تطوير إستراتيجية للتدقيق الخارجي في القطاع المصرفي الأردني بناءً على مخاطر الأعمال .(أطروحة دكتوراة غير منشورة)،جامعة عمان العربية ,عمان ,الأردن .
- اشكيرو,محمد زكي (2010). تقييم المخاطر وأثارها على أداء البنوك التجارية الأردنية (اطروحة دكتوراة غير منشورة) ,الجامعة الأردنية ,عمان ,الأردن .
- البستنجي , جمال (2012) .دور البنك المركزي الأردني في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على البنوك العاملة في الأردن . (رسالة ماجستير منشورة , جامعة الشرق الأوسط) , نشرت في المجلة الأردنية في إدارة الأعمال(2013) , المجلد 9 , العدد 2 , الجامعة الأردنية, عمان , الأردن .
- بسنت ,أحمد فهمي (2004) , اتفاقية بازل 2 ركائزه وابعاده , مجلة اتحاد البنوك العربية ,العدد280, لبنان .
- بلعزوز , بن علي (2013) ,إدارة المخاطر , ط 1 , عمان ,دار الوراق للنشر .
- جاد الرب ,سيد محمد ,(2010), إدارة المخاطر والأزمات التنظيمية ,ط 1 ,القاهرة ,دار الكتب المصرية .
- الجبول ,ليث أيمن (2011). أثر الأزمة المالية العالمية على تعثر العملاء المصرفيين دراسة إختبارية على البنوك الأردنية . (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الشرق الأوسط ,عمان , الأردن .
- الجعارات , خالد جمال , والطبري ,محمود(2013) , مخاطر القياس المحاسبي وانعكاساتها في القوائم المالية , مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة ,كلية بغداد, العدد34 . ص233- 258 .
- الجعارات , خالد جمال , وجهاد , الغريسي (2015), الاستقرار المفاهيمي والتجانس الرقمي للقياس بالقيمة العادلة في القطاع المصرفي الأردني , المجلة الإقتصادية العالمية للإقتصاد والتجارة والإدارة , بريطانيا , العدد 11 , تشرين الثاني.
- الجعارات , خالد جمال (2016) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية , عمان, دار صفاء للنشر والتوزيع.

- جعارة , أسامة عمر (2012) , المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , كلية بغداد , ص 189-207.
- جمعة،أحمد حلمي، وخنفر، مؤيد راضي(2007)،المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة (دراسة استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى) ،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد 4، المجلد 3 .
- حماد , طارق عبد العال (2007) , إدارة المخاطر , ط 1 ,الإسكندرية ,الدار الجامعية .
- الخطيب , حازم ,والقشي,ظاهر (2004) . توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة والدخل الإقتصادي وأثر ذلك على الإقتصاد. مجلة الزيتونة للبحوث العلمية , المجلد الثاني , العدد الثاني.ص 129 .
- الراوي , خالد وهيب(2009) , إدارة المخاطر المالية , ط 1 , عمان , دار المسيرة للنشر والتوزيع .
- ريجدا , جورج (2006) , مبادئ إدارة الخطر والتأمين، ط 1 ، السعودية , دار المريخ .
- الرواشدة ,بشار و سليم, محمد مجيد(2012) تحليل محتوى إفصاحات إدارة المخاطر كما وردت في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية , بحث مقدم في إطار مؤتمر إدارة المخاطر عقد في جامعة عمان العربية , الأردن.
- الساعاتي , عبد الرحيم عبد الحميد (2010),نظام التأمين الإسلامي , التضامن في تحمل الخطر , مجلة الملك عبد العزيز , العدد 1, ص 55-93 .
- سلطان , محمد سعيد (2005) ,إدارة البنوك , ط1, الإسكندرية , مصر , دار الجامعة الجديدة.
- عبد الحميد , عبد اللطيف (2010) , البنوك الشاملة , عملياتها وإدارتها , ط 1 ,الإسكندرية , الدار الجامعية.
- العلي , محمد يوسف (2012) , مجلة العلوم المالية والمصرفية ,اضاءات ,العدد 404 , الكويت .

- العتوم , عامر يوسف (2009) : أسباب الازمة المالية العالمية رؤية إسلامية , بحث مقدم ضمن المؤتمر الرابع للبحث العلمي , جامعة اليرموك , اربد , الأردن .
- فوزي , محمد , (2014) , دراسة تطبيقات معيار كفاية رأس المال في المؤسسات المالية الإسلامية . وكالة JBC الإقتصادية 3 تشرين الثاني .
- علوش , ابراهيم (2008) المعرفة - تحليلات - نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية . متوفر على موقع www.aljazeera.net بتاريخ 2015/11 /6 .
- علي , محمد (2005) . إدارة المخاطر المالية (اطروحة دكتوراة غير منشورة) , جامعة القاهرة , مصر .
- علي , محمود (2009) . الأزمة المالية العالمية وأثرها على الحفظ المتدرب المستقبلية , تقرير مقدم إلى إدارة مشروع الطرق المؤدية إلى التقييم العالي , متوفر على (www.pathways.cu.edu.eg) .
- عواد , روجي وجدي (2010) . محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية . (رسالة ماجستير غير منشورة) , جامعة الشرق الأوسط , عمان , الأردن .
- المدادحة , ماهر يوسف (2009) . مدى إستعداد البنوك الأردنية لتطبيق بنود إتفاقية بازل الثانية . (أطروحة دكتوراة غير منشورة) , جامعة عمان العربية للدراسات العليا , عمان , الأردن .
- مطر , محمد؛ نور , عبد الناصر ؛ القشي , ظاهر (2009) "العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية " بحث مقدم في المؤتمر الثالث المنعقد في جامعة الإسراء بعنوان الأزمة المالية العالمية من تاريخ 2009/4/29-27 , عمان , الأردن .
- المناصير , علي فلاح , والكساسبة , وصفي عبد الكريم (2009) , "الأزمة المالية العالمية ...حقيقتها , اسبابها , تداعياتها , وسبل العلاج " , المؤتمر العلمي الدولي السابع , كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية " تداعيات الأزمة الإقتصادية على منظمات الأعمال " جامعة الزرقاء , الزرقاء , الأردن .
- النعيمي , عدنان (2008) , التحليل والتخطيط المالي : اتجاهات معاصرة , ط1, عمان , دار اليازوري للنشر والتوزيع .

-النجار , اخلاص باقر (2008), اتفاقية بازل 2 وانعكاساتها على البنوك العربية ,مجلة البصرة /كلية الإدارة والإقتصاد , العدد 20 , ص 21-40 .

-ياسين , فؤاد توفيق (2013) , المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية , ط 1 , عمان , دار اليازوري العلمية .

- البنك المركزي الأردني (2016) متوفر على الموقع <http://www.cbj.gov.jo>

-Basel (2015) , available online www.basel-iii-accord.com.

-Bischof ,Jannis(2014), **Fair Value Reclassifications of Financial Assets during the Financial Crisis** (online <http://ssrn.com>)

-Hellwig , Martin (2008) “Systematic Risk in the financial sector an analysis on the sup prime Mortgage Financial Crisis” **De economist** , 157, (2) , p.129-207 .

-IASB (2015) International Accounting Statdards Boards , available online www.ifrs.org

- Khan Urooj (2010) , “ Does Fair Value Accounting Contribute to Systemic Risk in the Banking Industry?” , **Columbia Business School** , September 14 .

- Kotelain , yarmo(2010) , the relation of dollars in the best price for payment in arab world , research puhlised in **alyoum newspaper** , 1 august .

-Kofman, Jason, (2004), **The Benefits of Basel II and the Path to Improved Financial Performance**, January 2004. www.moodyskmv.com

- Shaffer , sanders (2010) “**Fair Value Accounting**” , available online at (<http://ssrn.com>)

قائمة الملاحق

البنوك الأردنية (البنك المركزي الأردني, 2016)
البنك العربي ش م ع
بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)
بنك الأردن
بنك القاهرة عمان
بنك كابيتال
البنك التجاري الأردني
البنك الأردني الكويتي
البنك الأهلي الأردني
بنك الإسكان للتجارة والتمويل
بنك الاستثمار العربي الأردني
البنك الاستثماري
بنك الاتحاد
بنك سوسيته جنرال / الأردن
البنك العربي الإسلامي الدولي
البنك الإسلامي الأردني
بنك الأردن دبي الإسلامي